حوليات الجامعة التونسية – عدد 2009/54 ص ص 29 – 79

الأبنية الدالّة على الشرط وعلاقتها بأشكال الجملة الأساسيّة

مقاربة تعليميّة (*)

بقلم : **محمّد صلاح الدين الشريف**
كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات
جامعة منّوبة

المقدّمة

ليس الغرضُ من هذا العرض دراسةَ الشرط دراسةً نظريّة معمّقة، ولا الغرضُ منه التعريفَ بما وصل إليه القدماءُ من نحاة العربيّة أو المحدثون من اللسانيّين عربا أو غيرَ عرب كانوا. بل الغرضُ أن نُجيب عن أسئلة يطرحها المدرّسون، كلّما وجدوا صعوبة في تطبيق برامج التعليم ومناهجه.

اختارت المدرسة التونسيّة منذ أربعة عقود أن تدرس النحو العربي دراسة وظائفيّة تقوم على مفهوم الجملة، وتنظّم الدرس النحوي تنظيما يراعي تراتب الوحدات وتركّب الأبنية القائمة بوظائفها، على صورة تختلف عن التنظيم التقليديّ الموروث عن مختصرات الألفيّة وما شابهها.

مرّ النحو المدرسيّ التونسيّ على مرحلتين في تنظيم النحو العربيّ حسب الوظائف والمركّبات القائمة بها. فمن تصنيف أوّل حدسيّ مبسّط وناجع تربويّا يقسّم الوحدات النحويّة إلى مفردات ومجموعة ألفاظ وجمل، تحوّل الدرس النحويّ منذ أواسط الثمانيّات إلى تصنيف أدقّ؛ لكنّه أثار لدى المدرّسين، في مختلف مراحل التدريس، مشكلات تطبيقيّة في تمييز أنواع المركّبات الفعليّة والاسميّة والحرفيّة وتحديد علاقاتها بالوظائف النحويّة. هذه المشكلات، وإن وقع حلّ أغلبها في المؤلّفات المدرسيّة، واللقاءات التكوينيّة، فإنّ بعضها ما زال يثير تساؤلات مفيدة[1].

---

*) قدّم هذا البحث مختزلا في يوم دراسيّ لمتفقّدي التعليم الثانوي بمركز تكوين المتفقّدين بقرطاج في فيفري 2009.

1) هي مجموعة من الكتب المدرسيّة في النحو والصرف والمعاني من تأليف الأساتذة عبد الوهّاب باكير وعبد القادر المهيري والتهامي نقرة وعبد الله بن عليّه.

الملاحظ أنّ أغلب هذه التساؤلات ذات صلة بأبنية تؤدّي دلالات اللزوم والإمكان والعموم، ضمن ما اصطلح القدماء على اعتباره من مفهوم الشرط. وهي تساؤلات في العموم ناتجة عن تشبّث الأذهان بآراء أو مبادئ أو قواعد طالما اعتبر التخلّي عنها من الأخطاء[2].

من هذه الأسئلة أسئلة عامّة يطرحها المدرّسون حتّى يطمئنّوا إلى أنّ المعارف النحويّة التي ينشرونها غير مقطوعة عن تراثهم، أو أنّها على الأقلّ لا تعارض المعرفة القديمة إلا في حدود ما ثبت خطأ القدماء في فهمه من فصيح لسانهم.

ومنها أسئلة أهمّ، كالتساؤل : ما منزلة [إن يفعلْ] و[من يفعلْ] في الوظائف والمركّبات؟ وما صلة [إن] و[من] و[أي] بالموصولات وأسماء الاستفهام؟ وكيف نفسّر جزم الجواب إذا اعتبرنا جملته الأساس؟ ولماذا لا نعتبر الجملة الشرطيّة صنفا قائما بذاته؟ إلى غير ذلك من الأسئلة الدالّة على أنّ الخصائص الأساسيّة للأبنية ووظائفها، لم تستقرّ واضحة كلّ الوضوح في أذهان المدرّسين. وهو أمر، من شأنه أن يعوق المعلّم في وضع خطّته التعليميّة، وما تستوجبه من تمرينات وتدريبات، و أن يحدث عند المتعلّمين، بالتالي، نقائص في التكوين.

1 - الحدود التعليميّة

هذا، وليس في ما نقدّمه شيء ممّا يجدر بالمعلّم توخّيه في وضع خطّته بحسب المستويات وما تقتضيه المناهج والبرامج؛ فهذا من شأن المشرفين على شؤون التربية والتعليم؛ بل هو ما اجتهدنا في جمعه ونظمه حتى يكون المشترك ممّا ارتضيناه قاعدة لمعرفة مدرسيّة تسعى إلى إحداث التوازن بين عرف علميّ سائد لم يخل من الخطإ والغموض، ومعرفة علميّة عالمة متقدّمة ليس من المضمون تهيّؤ التعليم لها.

فالهدف من هذا العرض الوساطة بين المعرفة العالمة والمعرفة المدرسيّة. فليس هو بالبحث المعمّق المختصّ، ولا هو بالبسط التعليميّ لما ينبغي استعماله في الدروس؛ بل هو توضيح للجوانب العلميّة الداعية إلى التعامل مع دلالة الشرط باعتبارها مجموعة من المعاني تؤدّى بأبنية نحويّة عاديّة تقوم على وظائف لا تؤدّي بالضرورة هذه الدلالات.

---

2) ممّا اعتبر الخروج عنه من الأخطاء مفهوم التلازم؛ فقد شاع منذ أواسط الستّينيّات إلى أواخر الثمانينيّات اعتبار الجمل الاسميّة والفعليّة المركّبة بالموصولات 'إن' و'لو' و'ما' و'من' و'مهما' وبالظروف 'متى' و'إذا' و'حيث' وغيرها جملا متلازمة تمثّل صنفا قائما بذاته. وشاع بين المدرّسين وجوب جزم المضارع بعد 'من'. وهي أمور أدّت بأجيال من المتعلّمين إلى عدم إدراك وظائف هذه الأبنية ومعانيها التخصيصيّة التقييديّة والزمانيّة على حدّ سواء، وإلى تعميم في قواعد الجزم يخالف ما تجري عليه العربيّة في القديم والحديث.

ومقتضى هذا الهدف في أصول التعليميّة أن نحدّد لاختياراتنا المعرفيّة معايير، إن تكن ناجحة في وضع معرفة مدرسيّة ناجعة، فقد تكون غير مرضية لبعض الاتجاهات العلميّة المتقدّمة؛ بل قد تكون متضاربة مع بعض تصوّراتنا الشخصيّة. فمن المعروف عند التعليميّين أنّ الارتقاء بالمعرفة الوطنيّة والتجديد فيها يتطلّب حدّا أدنى من المراعاة لروح المحافظة الطابعة للمؤسّسة التربويّة. فكثيرا ما ينقلب التقويم المنهجيّ والتصويب العلميّ عند المحافظين مدعاة نكران وتعقيد[3].

لذا حرصنا على أن يكون المختار موافقا لما جرى عليه كلام العرب، وما يجري عليه بهذا العهد، مصوغا في تعابير القدماء، موافقا للمصيب من نظرهم، ملتزما بحدود ما أثبت الدرس الحديث وجاهته. فالعبرة في التعليم إنّما هي اكتساب المتعلّم للنحو المسيّر للسان، لا اكتساب علم النحو في ذاته[4].

فإن وقع الدرس في مفرق اختلاف بين المنظّرين، فالاتّجاه أن يكون المختار ممّا لم يختلف الدارسون في كونه من خصائص الألسن المشتركة على اختلاف أنماطها وعائلاتها، فنغلّب ما ثبت كونه من الكلّيّات على ما ادّعي كونه من المميّزات، أو نغلّب ما أجمعت عليه النظريّات على ما انفرد به البعض منها[5]. وفي جميع الحالات نأخذ من رأي القدماء ما وافق إجماع المحدثين من اللسانيين، فنجعله مرجعنا الأوّل، ما لم يكن الأخذ به مغلقا لباب المزيد من التقدّم.

وليس أمرنا في ما انتهجنا مجرّدَ التوفيق الحامل على التلفيق. فليس هذا ممّا ترتضيه أصول التعليميّة، إذ على كلّ من انتدب نفسه للتوسّط بين المعرفة العالمة والمعرفة المدرسيّة الصالحة أن تكون له ثوابت نظريّة ومنهجيّة توجّهه في اختياراته ويعود إليها كالقطب في اتّجاهاته.

---

3) من غرائب المحافظة التعليميّة أنّها تقوم على ذهنيّة تقوم على المطابقة بين الحقيقة والإجماع، وقد تعتبر كل فكرة مخالفة للعرف المعتاد تعقيدا لا موجب له، حتى وإن كانت في حقيقتها أبسط من هذا العرف.

4) وهذا على خلاف الشائع في المدارس : تجد المعلّم يجهد المتعلّم وينهكه بالمصطلحات الواصفة، ثمّ يخرجه لم يتدرّب على الكتابة ولا على المشافهة. فكثيرا ما يخلط المدرّسون بين 'النحو' و'علم النحو' لكثرة ورود الثاني باسم الأوّل. وهما مختلفان اختلاف الظواهر الطبيعيّة وقوانينها عن العلوم الواصفة لها. فالنحو مجموعة المبادئ والقواعد والقوانين الطبيعيّة المسيّرة للسان في اشتغاله، والكامنة في أذهان المستعملين دون وعي منهم؛ فالعرب مثلا قبل نشأة علم النحو واكتماله مع الخليل وسيبويه كانوا على عرفان حدسيّ ضمنيّ بالنحو الناظم لكلامهم؛ وكذلك العرب اليوم لا يعون قواعد لهجاتهم ولا يتفطّنون إليها إلا عند الخطإ؛ أمّا علم النحو فهو مجموعة ما نكتشفه وننظّمه منها؛ فكما نخطئ في بعض قوانين الطبيعة، أو نتأخّر في الوصول إلى دركها، فكذلك الأمر في علم النحو.

5) ما زال بعض المدرّسين غير المختصّين يعتقدون أنّ العربيّة متميّزة بكلّ قواعدها. والحقيقة أنّ اختصاص الألسن بأنحائها لا يمنع خضوع اللغة البشريّة لمبادئ عامّة، واشتراك الألسن بحسب أنماطها في بعض القواعد. والجدير بالذكر أنّ مثيل الأبنية الدالّة على الشرط متوفّر في كلّ الألسن. فلا موجب إذن لإفرادها بقواعد خاصّة مخالفة للمبادئ الأساسيّة في القديم والحديث.

فالمعيار تماسك الوصف مع تماسك الأحكام، وكفاءتها في اشتمال الأبنية الشرطيّة، اشتمالا لا يخرجها عن أحكام غيرها من الأبنية، حتّى يكون المتوخّى محقّقا لشرط البساطة والاقتصاد.

فالغرض أن يتيسّر للمعلّم الاقتصاد في القواعد، حتّى ينتدب نفسه للإبداع في التخطيط والتدريب والتمرين، بما يحرّك همم المتعلّمين إلى الكتابة والمحاورة على أحسن الوجوه الجامعة بين دقيق المعنى ودقيق اللفظ جمع من يحسن الإعراب عن المعاني بالألفاظ.

أمّا المنهج فهو الانطلاق من أبنية الألفاظ لقربها من الحسّ وجمعها بحسب تشاكلها واشتراكها في الوظائف والأحكام قبل ذكر اختلافها في الدلالات، حتّى يدرك المتعلّم أنّ المعقّد الذي يشغله راجع إلى البسيط الذي يعرفه، وأنّ ما يعرفه من البسائط لا يتنوّع ولا يتعقّد إلا لأجل ما نحتاج إليه من المعاني. فإن كان ذلك شحذ ذهنه للمعاني عند التكلّم ليختار ما يناسبها من أبنية الألفاظ، وشحذ ذهنه للألفاظ عند التلقّي لدرك ما يناسبها من المعاني، شحذا يكتسبه بالتدبّر والتدرّب والتمرّن المعين له على التخلّص من تفعّل التلقّي إلى تفعيل التخاطب والتواصل.

2 - الشرط بين علوم الدلالة والنحو

الشرط في أصل معناه ضرب من القيد بمقتضاه يلزم شيء عن شيء. ومعنى اللزوم أنّه إذا كان الشيء الأوّل كان الثاني، بحيث لفرط اجتماعهما في الزمان الواحد لا يُتصوّر أحدهما موجودا إلاّ مزامنا للآخر في وجوده. وبهذا الأصل من معناه جرى في اصطلاح أهل المنطق، جريانا صارت من أجله البنية اللفظيّة :

(1) إذا كان الأوّل كان الثاني

وما شابهها كالدليل الأصليّ على أصل معناه [6]. وصارت الأبنية المشاكلة لها كمثل البدائل في تأدية المعنى نفسه عند النحاة الأوائل.

ودام الأمر على هذا الوجه قرونا، حتّى جاءت العرب بخصائص لسانها، فصارت البنية :

(2) إن يفعل الأوّل يفعل الثاني

كالمنوال النمطيّ عندهم لما هو شرط. وذلك لأسباب أهمّها أنّ الدلالة على 'جهة الإمكان' أظهر في 'إن' منها في 'إذا'. فقولك "إن خرج زيد..." يدلّ على

---

6) العبارة 'أصل المعنى'، في مصطلح السكّاكي وأصحابه كما يقول، هي العبارة الدالّة على المعنى الأوّل للبنية قبل وقوعها في خطاب ذي مقام مخصوص. والتعبير بالأوّل والثاني في "إذا كان الأوّل كان الثاني" تعبير منسوب إلى الرواقيين في كتب المنطق.

أنّك تتوقّع خروجه أقلّ من توقّعك له لو قلت "إذا خرج...". فاليقين من حدوث الخروج في 'إذا' أقوى منه في 'إن'. ولذلك تستعمل 'إذا' للتعبير عن الشرط في القواعد والمبادئ والقوانين العلميّة الثابتة، دون 'إن'.

وكذلك دلالة 'المجزوم' : يقينك فيه أضعف منه في 'الماضي'. فقولك "إن يخرجْ ..." أدلّ على عسر الوقوع من قولك "إن خرج". و'المنصوب' صنو المجزوم في مثل قولك " إن يخرج زيد فيجدَك..." مثله مثل "إن يخرجْ فيجدْك...". فهما بعد 'إن' أرسخ في الإمكان من دلالة 'الماضي' إذ الأصل في الماضي الوجوب. وذلك أنّ ما مضى، وإن لم يعد موجودا في الحال لمضيّه، فهو من صنف 'الواجب'، أي 'ما وقع'. ولولا وقوعه في حيّز 'إن' في مثل "إن خرج" لما اعتراه الإمكان. فالإمكان إنّما هو معنى الرأس [إنْ] المتحكّم في معنى المركّب {إن فعل}، لا معنى المعمول {فعل} في ذاته، كما أنّ معنى <الكتابة> في "كتاب الفيزياء" هو معنى الرأس المضاف في المركّب الإضافي لا معنى 'الفيزياء' في ذاتها.

لذا كانت [إن يفعلْ] منوال الشرط لا [إن فعل] ولا [إذا فعل]. ثمّ صارت الأبنية المشابهة لـ{إن...}، معنى أو مبنى، معدودةً في زمرتها. وهكذا حتى صار بعض ما ابتعد عنها كالمعدود من أقاربها لرائحة له فيها، كما يقولون، من جزم أو لزوم أو إمكان وعموم.

واللزوم عند المدقّقين غير التلازم، من حيث كون لفظة 'التلازم' واقعة على صيغة التفاعل التي للتشارك. فهي تدلّ على لزوم الأوّل للثاني، ولزوم الثاني للأوّل في نفس الحال. فقطع الرأس يلزم عنه الموت؛ فكلّ مقطوع الرأس ميّت، وليس كلّ ميّت مقطوع الرأس. وعلى خلاف ذلك الشمس والنهار، إذا كان الواحد كان الآخر والعكس.

وهذا مخالف لمعنى التلازم في 'نحو التيسير المدرسي'. فالمقصود هو التلازم اللفظي بين ما يسمّى بجملة الشرط وجملة الجواب. وهذا في الحقيقة ضرب من المجاز. وذلك أنّ جملة الجواب مستغنية عن الشرط، كما بيّن القدماء كالرضيّ في شرح الكافية أو ابن يعيش في شرح المفصّل[7]، وأنّ التلازم اللفظي في الإسناد والإضافة مثلا أوضح وأوكد.

ومهما يكن فليس المقصود باللزوم نظْم الألفاظ في اصطلاح أهل المنطق ومن جرى على اصطلاحهم من أهل النحو والبلاغة وأصول الفقه والكلام، بل الدلالة على صنف من العلاقات بين الأشياء، يحقّق التعبير عنه بأدوات تسمّى الروابط. ولو كان المقصود باللزوم ما يكون بين الألفاظ، لكان كلّ ما بين الألفاظ في النحو لزوما، لملازمة الحروف للحركات وملازمة الجذور للصيغ وملازمة المسند إليه للمسند، والنعت للمنعوت، وغيرها ممّا يطول عدّه.

---

7) " وإذا كان الجواب بالفاء فما بعدها جملة مستقلّة والفاء ربطتها بالأوّل" (ابن يعيش، شرح المفصّل : ج7،ص42)

والروابط في اصطلاح المناطقة غير الروابط في اصطلاح النحاة، إذ المقصود عند المنطقيّ هو العلاقة لا نوع اللفظ المعبّر به عنها، كما بيّن الفارابي منذ قرون (ن الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق). فإذا اعتبر المنطقيّ الأداة 'إذا' أو 'إن' رابطة بين القضيّتين، فبالنظر إلى الدلالة عن العلاقة بين ما تكون عليه حالات الأشياء، لا بالنظر إلى خصائص ما عليه الجمل المعبّرة عن القضيّتين. أمّا تناولها من حيث التركيب بين القضايا، فهو تابع عندهم للبحث في شروط سلامة الصياغة الرمزيّة في الصناعة المنطقيّة الخالصة، لا صلة لها مباشرة بالنحو الطبيعيّ[8].

ولمّا كان اللزوم، مع ما إليه من إمكان وعموم، ظاهرة دلاليّة معنويّة ذات صلة بالمنطق، لم تُبْنَ في أصلها على أساس من اللفظ. فقد تعدّدت عند النحاة الأبنية والألفاظ الموسومة بالشرط ورائحته على صورة روعيت فيها الدلالة، أي معاني النحو، أكثر ممّا روعيت خصائص الأبنية المُعْـرِبة عنها. هذا والحال أنّ المتكلّم يتوصّل إلى الإعراب عمّا في ذهنه من المعاني بفضل توخّيه قواعد النحو في نظم الألفاظ، وأنّ المخاطب ما كان ليتوصّل إلى المعاني إلاّ بفضل توخّيه قواعد النحو في تأويل ما عليه النظم المعقود على الوجه الدالّ على هذه المعاني.

وهذا ما استدعى كبار النحاة، في عصور مختلفة، إلى تعديلات شتّى تميّز بين خصائص الدلالات المتّصلة بمفهوم الشرط، وخصائص الأبنية المعبّرة عنها. إلا أنّها تعديلات تغلّب عليها العرف السائد في وضع المتون، ولم تجد من يستغلّها في صياغة المختصرات الموضوعة للتعليم.

إنّ خصائص الدلالات المتّصلة بالشرط، كالدلالة المطلقة على العموم، وكدلالات الروابط فيها على اللزوم والاستلزام والاقتضاء وغيرها ودلالات الأفعال والأدوات على الجهة كالضرورة والإمكان والامتناع والعرَض وغيرها، فقد كانت من اختصاص علمي الدلالة والمنطق وإن كانت أيضا من مشمولات النحو؛ لذلك وقع الاهتمام بها خصوصا في علم الأصول (ن. الرازي، محصّل أفكار المتقدّمين والمتأخّرين)، لحاجة الفقهاء إلى النحو مفتاحا للعلوم.

وأمّا خصائص الأبنية الدالّة على هذه المعاني، فمجالها علم الإعراب؛ وهي الأهمّ عند النحويّ والمدرّس اللغويّ.

---

8) يقسّم المناطقة النظر في 'لغتهم العلميّة' إلى علم النظم (أو التركيب) وعلم الدلالة. والرأي أنّ المقصود عندهم بالنظم (syntaxe) ليس المقصود عندنا بالنظم النحويّ القائم على الألفاظ، بل المقصود قواعد نظم الرموز البصريّة الدالة على رسمهم الفكريّ مثل [ق ∧ف ← ك ∨ل] تعتبر غير سليمة النظم لأنّها لا تعيّن مجال تسلّط الدالات، وذلك على خلاف [ق ∧ ف. ← . ك ∨ ل]، حيث يتبيّن أنّ الجمع جمع بين 'ق' و'ف' فقط، وأنّه يستلزم انفصال ما يليهما؛ أمّا الدلالة فهي الحكم بصدق الاستلزام أو بكذبه. وهذا كلّه لو أخذناه بمفاهيم النحو لكان كلّه دلالة، لا إعراب فيه.

3. أهمّ الأبنية الدالّة على معاني الشرط

لا يمكن استعراض جميع الأبنية التي اعتبرها النحاة دالّة على الشرط أو حاملة كما يقولون لرائحته؛ فهي كثيرة، ومعقّدة التحليل. وبعضها أقرب من بعض من خصائص الأصل النمطي المذكور أعلاه.

تتمثّل هذه الخصائص شكليّا في جزم الفعلين، أو في جزم الأوّل ومجازاته بالفاء، حسب المنوالين التاليين :

(3) إن يفعلْ الأوّل يفعلْ الثاني

(4) إن يفعلْ الأوّل فالثاني يفعلُ

وفي رأي القدماء أنّ الجزم متأتّ من عمل الأداة في الفعلين على صورة من الصور، منها الجزم الظاهر والجزم على المحلّ، كوضع الماضي بدل المضارع، أو المجازاة بالفاء[9].

ويتحقّق الجزم بأدوات أخرى نسمّيها مجموعة {إن} الأولى (سيبويه، ج3،ص56)، وهي مجموعة تدرس عادة في باب جزم المضارع[10]، وفي الأثناء قد تذكر وظائفها :

(5) مج$_{\text{إن}\,1}$ = {{حرفيّة إذ ما...} {اسميّة من، ما، مهما} {ظرفيّة متى، ... }}

لكنّ بعض المعاني المذكورة أعلاه ذات الصلة بدلالة اللزوم ودلالات الجهة معان تتحقّق مع أدوات أخرى ليس لها عمل الجزم المسند إلى المجموعة الأولى، لكنّها تعتبر في العموم موسّعة لمجموعة {إن}[11] :

(6) مج$_{\text{إن}2}$ = {{ مج$_{\text{إن}\,1}$}، {لو، لولا، ...}}

ثمّ تُوَسّـَع المجموعة عند البعض، ودون إجماع، بأدوات أخرى معبّرة عن اللزوم، كانت في الأصل من أساس المنطق الشرطيّ قبل العرب، لوضوح تعبيرها عن دلالة التلازم الزمانيّ في الوجود[12] :

(7) مج$_{\text{إن}3}$ = {{ مج$_{\text{إن}2}$}، {حرفيّة لمّا، ...} {اسميّة كلّما...} {ظرفيّة إذا}}

---

9) " واعلم أنّه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء (...) ألا ترى أنّ الرجل يقول "افعلْ كذا وكذا" فتقول "فإذن يكون كذا وكذا" ". (سيبويه ج3،ص63).

10) انظر مثلا 'عوامل الجزم' في (ابن عقيل، ج4، ص26 - 46).

11) انظر في (ابن يعيش، شرح المفصّل، ج8، ص155) تعليله لمن شكّك في كون لو شرطيّة، ولمن أدرجها فيه.

12) انظر تحليل السكّاكي للقضايا الشرطيّة في باب الاستدلال، حيث يتناولها باعتبارها أدوات نحويّة مستعملة لصنف من البيان. وهو لايعتبر 'كلّما' من الشرط ولكنّ الأصحاب ألحقوها بها (المفتاح : 207)

وإضافة إلى هذه المجموعات المختلفة في خصائصها النحويّة العامّة الصرفيّة والإعرابيّة والمعنويّة، كثيرا ما يميل الدارسون والمدرّسون إلى توسعة هذه المجموعات إلى مجموعات أخرى نشير إلى بعضها في ما يلي[13] :

(8) أ . مج = {{إفعلْ تفعلْ} {إفعلْ فتفعلَ}}

ب. مج = {{إمّا... وإمّا...}...إلخ}

كلّ هذه الأبنية، رغم ما بينها من علاقات معنويّة، تختلف في خصائصها اختلافا يجعل قياس بعضها على بعض مؤدّيا إلى إبراز الفروق وتعقيد القواعد أكثر ممّا يؤدّي إلى شمولها تصنيفيّا تحت قواعد بسيطة.

لكنّ الخاصيّة الدلاليّة الغالبة عليها والدافعة إلى التقريب بينها ظلّت في جميع الحالات دلالتها على اللزوم والإطلاق والعموم.

4. تغليب المقاربتين الصرفيّة والدلاليّة المنطقيّة

كان من الممكن التقدّم في دراسة هذا الجانب الدلاليّ، لو لم ينزلق العرف العلميّ التعليميّ بالاتّجاه في اختيارين تاريخيّين كبيرين أحدهما كان نتيجة للآخر.

يتمثّل الانزلاق الأوّل تاريخيّا في أنّ العرف العلميّ المسيطر على المؤسّسة التعليميّة منذ القديم حافظ في عرضه لأحكام هذه المجموعات من الأبنية على تغليب الربط بين الجانب الدلاليّ المنطقي المتعلّق بعلاقة اللزوم والجانب الصرفيّ المتعلّق بعلامات الإعراب التصريفيّة على الجانب البنيويّ والوظيفي.

نبّه الكثير من النحاة الكبار إلى أنّ هذه الأبنية لا تخرج عن الأحكام المسيّرة للجملة الفعليّة والاسميّة، وأنّها لا تمثّل أصنافا مستقلّة (الأنباري، مسائل الخلاف المسألة84؛ الأستراباذي، شرح الكافية : ج4، ص 96 - 97؛ السكّاكي، المفتاح :ص 90،91، 95، 97، 185) [14].

لكن، رغم وعي القدماء بأنّ أصل الجواب التقدّم وأنّ الشرط قيد على ما فيه من إسناد، فإنّ أصحاب المتون والمختصرات المدرسيّة فضّلوا التركيز في

---

13) " قال الشارح : إعلم أنّ الأمر والنهي والاستفهام والتمنّي والعرض يكون جوابها مجزوما وعند النحويّين أنّ جزمه بتقدير المجازاة" (ابن يعيش، شرح المفصّل : ج7، ص48).

وأمّا 'إمّا' فقد أدرجت عند المناطقة في الشرط المنفصل، وجعلها بعض النحاة عطفا، وأخرجها أبو عليّ الفارسي وأصحابه من العطف.

14) يؤيّد سيبويه رفع المبتدإ في "أعبدُ الله إن تره تضربه"، بكون الفعل الأخير "لا سبيل له للاسم" وبأنّ الفعل الأوّل لا سبيل له أيضا لأنّه مع 'إن' بمنزلة 'حين يأتيني' التي هي بمنزلة 'يوم الجمعة'، وكذلك 'إذا أتاني' (الكتاب :ج1، ص 132- 133)، ويعتبره السكاكي في باب الاستدلال " جملة خبريّة مخصوصة" (المفتاح : ص185) والمعلوم أنّ الإنشاء لا يتعرّض له في علم الاستدلال، ولذا لم يهتمّ بالشرط تخصيصا للإنشاء.

تصنيفاتهم على ظاهرتي الجزم واللزوم، وأهملوا تصنيف المركّب بالأدوات المذكورة أعلاه ضمن وظائف الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة. فمن المعلوم أنّ أغلب المؤلّفات النحويّة العربيّة تفضّل التركيز على الحالات الإعرابيّة وتنظيمها بحسب أقسام الكلام لا بحسب الوظائف، بحيث إذا أردت دراسة الحال مثلا فعليك بقسم الأسماء فباب المنصوبات لتصل إليه. فمن الطبيعيّ إذن في منطق أولويّاتهم التعليميّة أن يكون جزم المضارع أهمّ من وظيفة الابتداء في مثل "من يجتهد ينجح" وأن يكون لزوم المجازاة أهمّ عندهم في سياقاتهم الدينيّة من الإخبار. إلا أنّ اهتمامهم بهذه الأولويّات التعليميّة لم يمنعهم من التناقش في محلّ 'من' مثلا من الإعراب، وفي وظيفتها داخل الجملة، وفي علاقة ما بعدها بها أهو صلة لها أم لا (قباوة، 1972).

وتمثّل الانزلاق الثاني تاريخيّا في إعراض نحو التيسير، عن أهمّ الجوانب العلميّة من التراث دون استبدالها بمفاهيم لسانيّة حديثة، وانسياقه مع أفكار عامّة بدت له تربويّة دون الاستناد إلى مبرّرات نظريّة تربويّة حقيقيّة. وهذا رغم توصّل أهل الشامّ خاصّة، في نفس الفترة ومنذ أواخر القرن التاسع عشر، إلى وضع كتب في غاية التيسير والدقّة.

والغريب أنّ المحدثين الذين شنّوا الحرب على نظريّة العامل، وجعلونا نخسر نصف قرن من العمق العلميّ والنجاعة التربويّة، لم يكونوا مختصّين في العلوم اللغويّة وليس لهم علم بما للعرب من فضل في تطوير اللسانيّات التي ورثوها عن المدرسة الإسكندريّة، ولا علم لهم بأنّ كبار اللسانيين الغربيين، وأعني بالخصوص هيالمسلاف، كانوا في نفس الفترة التي كتب فيها 'إحياء النحو' المزعوم بصدد البحث عن طرق جديدة ملائمة للتفكير البنيوي السوسيريّ الناشئ آنذاك تمكّن اللسانيّات من استرجاع كنوزها القديمة (Hjelmslev،1971، p 150)[15]. وأغرب ما في الغريب أنّ استفحال حركة التيسير وقع بالضبط في نفس الفترة التي نجح فيها تنيار المعروف بقدراته البيداغوجيّة في وضع صياغة معاصرة للعمل والحالات الإعرابيّة، تقوم على تصنيف العوامل بحسب عدد ما تتطلّبه من المتعلّقات (Tesnière،1959)، مؤثّرا بذلك في الأمريكيين الذين بدؤوا في نفس الفترة مجهودا عمليّا في اكتشاف طرق سريعة في تعليم الأنكليزيّة ونشرها، ومجهودا نظريّا بدأه فلمور (Fillmore،1968) بنحو الحالات وانتهى سنة تسع وسبعين إلى قيام نظريّة تشمسكي في التحكّم والربط (Chomsky،1981).

---

15) يقول هيلمسلاف، وهو من هو في تركيز البنيويّة واللسانيّات المعاصرة، في هذا المقال المنشور سنة 1939 بعنوان "مفهوم العمل" : " إنّ العمل باعتباره وظيفة بين العلامات لهو بالفعل واقع بنيويّ اعترفت به المذاهب الكلاسيكيّة، فهو إذن من المفاهيم التي يجدر بنا المحافظة عليها، مع إخضاعه لتحليل أدقّ ومتابعة أفضل. ".

وفي رأينا أنّ هذا الوضع هو الذي جعل النحو المدرسيّ، تحت تأثير حركة التيسير، لا يناقش الأسس الدلاليّة المنطقيّة التي دفعت ابن السرّاج، والسيرافي بالخصوص إلى ترسيخ الشكل الدلالي المنطقي للقضيّة الشرطيّة على حساب الشكل النحوي الإعرابيّ للجملة[16]، لكونه شكلا مناسبا لتفسير الظاهرة الصرفيّة المتمثّلة في الجزم.

ولقد صادف هذا التصوّر الدلاليّ المنطقيّ نظيرا له منتشرا بين المستشرقين. فالنحو التقليديّ الغربيّ، ولا سيّما الفرنسي، ورث عن الاتّجاه النحويّ المنطقيّ لبور رويال التمييز بين نحو الكلمة ونحو الجملة تحت المقابلة بين التحليل النحوي والتحليل المنطقيّ. وفي الثاني كانت تدرس الجملة المركّبة وتدرس الجمل الدالة على الشرط تحت عنوان الجمل المزدوجة (Blachère،1952 p151)[17].

لذلك، كان من الطبيعيّ في هذا السياق الثقافيّ العام أن يؤدّي تجديد الدرس النحويّ إلى ترسيخ فكرة التلازم المنطقيّة، على صورة لا توافق تماسك النظام النحوي ولا التنظير المنطقي، لا القديم منهما ولا الحديث. وذلك رغم تخلّي النحو المدرسيّ التونسيّ عن المقاربة الصرفيّة للإعراب، وتقدّمه في دراسة الإعراب على أساس الربط بين المركّبات والوظائف.

وفي العموم، فإنّ تبنّي الشكل الدلالي المنطقي للقضيّة الشرطيّة باعتبارها قضيّة تتركّب من قضيّتين حمليّتين ترتبطان بفضل الرابطة الشرطيّة [ق ← ك]، أدّى في مستوى الأشكال النحويّة إلى تضارب وتعقّد في القواعد. فقد صارت جملة من مثل " لمّا طلعت الشمس طلع النهار" تحلّل على خلاف الجملة " عند طلوع الشمس طلع النهار" بدعوى أنّ الأولى مركّبة من جملة ظرف وجواب ظرف، في حين تتركّب الثانية من فعل وفاعل ومفعول فيه مقدّم. وعلى خلافهما تحلّل الجملة "إن طلعت الشمس طلع النهار" باعتبارها شرطا وجوابا، شبيهة بالأولى ومختلفة عن الاثنتين. وإلى الآن مازال بعض المدرّسين في التعليم

---

16) العبرة عند المناطقة بالقضايا والحمل من حيث هي معان تابعة للمنطق الداخليّ العقليّ، لا بالجمل والإسناد. وفي رأيهم أنّ القضايا الشرطيّة، في الدلالة، قضيّتان حمليّتان بينهما رابطة الشرط. فليس من حسبانهم رصد الوظائف النحويّة، لأنّها عندهم من مشمولات المنطق الخارجيّ، أي النحو. ورأينا أنّ ابن السرّاج وقع في هذا الأمر تحت تأثير معاصره الفارابي، وكانت بينهما صلات.

17) من المفيد أن نؤكّد أنّ تتبّع المهتمّين بالنحو العربيّ من كبار المستشرقين المؤثّرين في نحو التيسير المدرسيّ يثبت أنّهم لم يكونوا على علم بما يجري حولهم في اللسانيّات. ففي الفترة التي كان بلاشير فيها يواصل قياس مفهوم الشرط بالجملة المزدوجة في الفرنسيّة، نجد قرافيس علم النحاة الكلاسيكيّين الفرنسيّين في الخمسينيّات يحلّل الشرط ضمن الجمل الفرعيّة المعلّقة تحت الجمل الأساسيّة (Grevisse،1969).

الثانوي، والعالي أحيانا، يتشبّثون بمثل هذه المفاهيم الغريبة مع متعلّمين يجدون في دروس الفرنسيّة والأنكليزيّة وفي كتب التعليم الإعدادي تحليلات مخالفة[18].

إلا أنّه من المفيد أن نلاحظ أنّ اتّجاه 'نحو التيسير المدرسيّ' إلى تناول الجمل تناولا وظائفيّا يقوم في تصنيفه التركيبيّ على إضافة مفهوم 'مجموعة الألفاظ' صنفا وسطا بين اللفظة المفردة والجملة، كان من نتائجه توجّه البحث الجامعي إلى التعمّق في الأسس العلميّة التي يقوم عليها النحو المدرسيّ. وهو ما أدّى إلى إعادة النظر في فكرة التلازم والرجوع إلى التصنيفات والأحكام الأساسيّة.

5. الشكل الأساسي للأبنية الإعرابيّة

لقد بات من الثابت أنّ الألسن تعتمد على أسس بنيويّة بسيطة، تقوم على مبادئ عامّة وقواعد قليلة ومقتصدة، بتكرارها وإدماج بعضها في بعض تتمكّن من إحداث تشكّلات بنيويّة مختلفة كافية للتعبير عمّا لا نهاية له من المعاني. وهو أمر مشابه لظواهر طبيعيّة أخرى. فالمادة الطبيعيّة، حيّة كانت أم لم تكن، تقوم على ذرّات وهباءات وخلايا تتشكّل على نفس الصورة.

نقرّ في العموم أنّ جميع الأبنية تحتوي على نواة عاملة، تكون لها بمثابة الرأس، وأنّ هذا العامل يطلب معمولا أوّل يخصّصه ويخرجه من العموم، وقد يطلب معمولا ثانيا يزيد من تخصيصه ويكون له متمّما وفضلة، وقد يُردف بمعمول ثالث يكون له فضلة ملحقة، وأنّ هذه العناصر تبنى بناء ثنائيّا[19] على صورة تراتبيّة لها الشكل التالي :

(9)

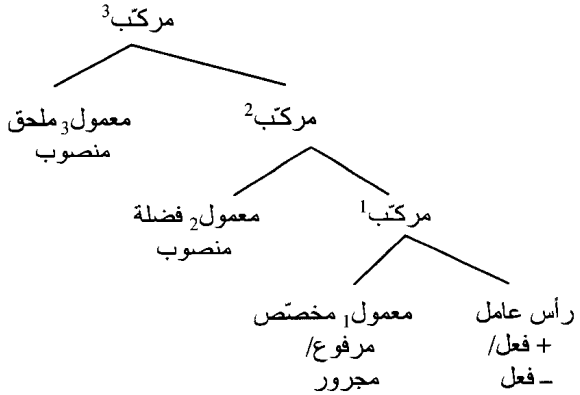

18) نجد في بحوث عدّة آثار هذه التصوّرات المدرسيّة. انظر مثالا لما نشر منها في (المسدّي والطرابلسي، 1980).

19) مبدأ الثنائيّة قديم في التفكير النحوي استعمله سيبويه والمبرّد بعده للاستدلال على وجوب اعتبار اللام النافية للجنس في مثل "لا رجلَ ظريف " مكوّنة للمبتدإ مبنيّة معه، واعتبار النعت مركّبا للاسم في مثل "لا رجل ظريفا" قبل دخول اللام عليه. وقد صاغا القاعدتين على الوجه البدائيّ التالي : " لا يكون ثلاثة أشياء شيئا واحدا". أمّا التصريح بلفظ الثنائيّة في التركيب فلم يظهر على ما نعلم إلا في القرن السابع في مقدّمة شرح الكافية للرضيّ الاستراباذي.

لمّا كان الرأس العامل مخصّصا ومتمّما بمعمولاته، لم تكن المركّبات المرسومة أعلاه مختلفة في نوعها، وإن اختلفت في درجة تركيبها ودلالاتها. فهي جميعا درجات في تركيب الرأس أكان الرأس في بساطته، أو قل في درجته الصفر من التركيب [مركّب°] فعلا أم اسما أو حرفا. فالـ [مركّب[1]] إنّما هو الرأس نفسه في درجته الأولى من التركيب، أمّا الـ [مركب[2]] والـ [مركّب[3]]، فهما الفعل أو الاسم أو الحرف نفسه في الدرجة الثانية أو الثالثة من التركيب[20].

فالملاحظ في الأمثلة الأربعة التالية أنّ مفعول "اخترنا" هو دائما "الأجود" :

(10) أ . اخترنا [مركب ° الأجود]
ب. اخترنا [مركب[1] أجود الآلات]
ج. اخترنا [مركب[2] أجود الآلات صنعا]
د . اخترنا [مركب[3] أجود الآلات صنعا في رأي الخبراء]

إلاّ أنّه إن كان معرّفا باللام في (10أ) فهو معرّف مركّب بالإضافة في (10ب). ثمّ ازداد تخصيصا في (10ج) بفضل تمييز النسبة الإضافيّة بـ"صنعا". ثمّ خصّص المركّب كلّه [أجود الآلات صنعا] في (10د) بمتمّم ملحق [في رأي الخبراء] يقيّد مجال التقييم المتضمّن في "أجود الآلات صنعا".

هذه الخصائص قارّة في النحو منذ قرون ولا يختلف القدماء والمحدثون إلا في طرق التعبير عنها. فقد كان سيبويه مثلا يعبّر عن المركّب الاسمي بعبارة **الاسم الواحد** (ن. مثلا الكتاب :ج1، ص421-422). وهي عبارة وإن كانت بدائيّة فهي صحيحة موافقة للتصوّرات اللسانيّة المعاصرة. أمّا النحاة بعده فيعبّرون عن المركّب الاسميّ بمصطلح الاسم المفرد[21]. وذلك في مقابل الجملة خاصّة، إذ شبه الجملة ضرب من المفرد دال على معنى الجملة. هذا وقد يخصّصون المركّب الاسميّ بصنف تركيبه، كأن يقولوا المركّب الإضافي، أو النعتي، أو البياني، أو التقييدي إلخ .

---

20) أصول هذا التصوّر متوفّرة عند القدماء، بل على أساسها بني الجزء الأوّل من الكتاب؛ ونجد في كتب من بعده ما يدلّ على وعيهم بأنّ العامل لا يعمل في معموله الثاني إلا بعد عمله في الأوّل. إلا أنّ الفكرة لا تتّضح الوضوح الكامل إلا في نظريّة س المسقطة [س] عند التوليديّين. وإليهم يرجع الرسم أعلاه. والجدير بالتنبيه أنّهم يتجنّبون، لأسباب صوريّة، الأخذ بمركّب من درجة ثالثة كما فعلنا أعلاه. فهم يعتبرون المركّب من الدرجة الثالثة مجرّد توسعة للمركّب من الدرجة الثانية.

21) قال الزمخشري :"والخبر على نوعين مفرد وجملة. فالمفرد على ضربين خال من الضمير ومتضمّن له. وذلك زيد أخوك وعمرو منطلق" وأضاف الشارح للمفرد الذي " هو المبتدأ في المعنى" المثال " محمّد نبيّنا"، وأضاف لتمييز المفرد المتحمّل للضمير مثل "زيد ضارب" ما "لو أوقعت موقع المضمر ظاهرا لكان مرفوعا نحو"زيد ضارب أبوه ومكرم أخوه"." وزاد لما لا يتحمّل الضمير ما كان اسما محضا غير مشتقّ "نحو زيد أخوك وعمرو غلامك" (ابن يعيش، شرح المفصّل : ج1، ص87- 88) .

وهذا ما يفسّر أنّنا لا نحتاج إلى مصطلحات جديدة للتعبير عن خصائص المركّبات هذه. لكنّنا رغم هذا نحتاج إلى بعض التدقيقات المفهوميّة الناتجة عن تقدّم المعرفة تقدّما نجد ملامح مؤذنة به في مواضع متناثرة من النصوص القديمة.

نقف هنا عند مفهومين نحتاج إليهما بعد حين : الصلة وتركّب الفعل.

استعملت الصلة أوّل ما استعملت في 'الكتاب' للدلالة على كلّ عنصر وقع متعلّقا بعنصر آخر. فكلّ معمول أو تابع فهو صلة لعامله أو متبوعه (ن. مثلا الكتاب : ج1، ص88)[22]. فمتعلّقات الرأس في الشكل أعلاه صلات له. وصلة اسم الموصول أو الحرف مظهر من مظاهر تحقّق هذا الشكل. فتخصيص الموصول بلفظ الصلة في ما شاع من المصطلحات، لا يعني بالضرورة أنّنا أمام بنية مخصوصة لا تشبه بقيّة الأبنية. فالصلة تمام الموصول تقع منه موقع التابع من المتبوع وموقع المجرور من الجار وموقع المرفوع من الفعل، فجميعها صلات.

وبهذا المعنى، فالمتعلّق الأوّل بالفعل، وهو فاعله، صلة له، وكذلك المفعول تمام الفعل. فهذه الفكرة رئيسيّة في النحو العربيّ، ذكرت في مواضع عدّة عبر العصور (ابن يعيش، شرح المفصّل : ج1، ص75). ولعلّها كانت الفكرة الرئيسيّة المزاحمة لمفهوم الإسناد المتأتّي من مفهوم الحمل المنطقي الأرسطوطاليسي القائم على حمل 'المحمول'على 'الموضوع' باعتبار الاسم أساس البنية الدلاليّة المنطقيّة.

ينبني على هذا أنّ المركّب الفعلي، في التشكّل العاملي للأبنية، يطابق ما نسمّيه مدرسيّا بالمركّب الإسنادي الفعلي. وهي تسمية لا تضيف إلى التصوّرات العلميّة القديمة شيئا، بل تعبّر عن مفهوم واضح عندهم.

فائدة هذه الملاحظات أنّ الجملة تتركّب على نفس الصورة التي تتركّب بها سائر المركّبات الإعرابيّة؛ وهي الصورة المرسومة أعلاه. وهذا يقتضي بالأساس تمثيل الجملة الدالّة على الشرط، أي الإمكان واللزوم والعموم، على هذه الصورة نفسها.

لأهمّيّة هذه الصورة، ندعمها في ما يلي بأمثلة متنوّعة تؤكّد شمولها.

6. أمثلة من الأبنية المحقّقة للشكل الأساسي

تتحقّق البنية المرسومة أعلاه على صور تختلف، بالخصوص، باختلاف طبيعة الرأس العامل. فباعتبار الرأس العامل، يكون المركّب حرفيّا أو غير حرفيّ فعليّا أو اسميّا، إسناديّا أو غير إسناديّ. وبحسب اندراج المركّبات بعضها

22) " قولك مررت بزيد الأحمر كقولك مررت بزيد (...) فصار الأحمر كأنّه من صلته".

في بعض تتعقّد الأبنية، بحيث لا وجود لبنية مركّبة غير ناتجة عن أصول بنيويّة بسيطة. ويعني هذا بالخصوص أنّ التركّب لا يكون أساسا إلا بتعلّق المعمول بعامله، أو ما يشبه التعلّق كالتبعيّة.

وأمثلتها ما يلي، حيث القوس المربّع '[...]' يدلّ على حدود المركّب وحيث 'عا=عامل' و'مع= معمول' والقرائن العدديّة (1، 2، 3) تدلّ تباعا على المخصّص فالفضلة فالملحق.

ففي (11أ) نجد جملة مركّبة من فعل، هو 'ضرب' رافع لمعمول أوّل هو الفاعل 'زيد'، ثمّ بتمامه بهذا الفعل ينصب معمولا ثانيا هو المفعول به 'عمرا' :

(11)

أ- [ضربعا زيد مع1 عمرا مع2 [ضرْبَعا العدوّمع1 عدوّهمع2]مع3

مركّب فعلي إسنادي يحتوي مركّبا اسميّا (شبه إسناديّ)

وبهذا المعمول الثاني يتمّ معناه. وذلك أنّه مسجّل معجميّا في ذهن المتكلّمين فعلا متعدّيا يطلب قائما به ومتحمّلا له.

ولذا لم يكن مفعول الكيفيّة المبيّن له [ضرْبَعا العدوّمع1 عدوّهمع2] ضروريّا مطلوبا، بل كان ملحقا أراده صانع المثال توسعة للبنية المنتهية بالمفعول به غرضها زيادة تخصيص الفعل، فكان منصوبا. وكان يمكنه أن يكون مركّبا حرفيّا في محلّ نصب، لو صرّح صاحب المثال بحرف الكيف فقال " كضرب العدوّ عدوّه"، أو "كما يضرب العدوّ عدوّه"، حيث يتّضح التكافؤ التوزيعيّ بين المخصّص المجرور والمخصّص المرفوع.

وإذا نظرنا في هذا المفعول المبيّن للمركّب الإسناديّ الفعليّ، وجدناه مسبوكا على قالبه. فهو، وإن كان مركّبا اسميّا لكون الرأس العامل 'ضرْب' اسما، فهو شبيه بالإسناد من حيث المعنى لقيامه على اسم الحدث المعروف بالمصدر. وهو اسم مخصّص بالمضاف إليه 'العدوّ' تخصيص الفعل لفاعله، إلا أنّ عامله هنا جارّ له جرّا لا يختلف من حيث قيمته عن الرفع، فهو كالعوض والبديل المميّز بين عمل الاسم وعمل الفعل. أمّا المفعول به 'عدوَّه' فهو على النصب كنظيره الواقع في حيّز الفعل.

ولو شاء صانع المثال الإلحاق بالتوسعة لواصل هذه اللعبة الطريفة، كأن يقول "ضرْب العدوّ عدوّه في الصباح" أو " بالعصا" أو "كرها" إلى غير ذلك ممّا يقع ملحقا موسّعا لحيّز النصب.

وفي (11ب) فعلنا نفس الشيء، فقد جعلنا المفعول به المنصوب بـ"رفضنا" مركّبا اسميّا يقع فيه التمييز فضلة ملحقة موسّعة للمركّب الإضافيّ

الشبيه بالإسناد الفعليّ. فاسم الحدث مسجّل في المعجم كالفعل {اشتعل} ضمن الأحداث اللازمة غير المتعدّية.

(11)

ب ـ رفضنا[اشتعال$_{ع}$ الرأس$_{مع1}$ شيبا$_{مع2}$] = **م ف يحتوي م إ**

أمّا بقيّة الأمثلة فتثبت أنّ خضوع الأبنية لنفس الصورة غير مشروط بمعنى الحدث. فالرأس في (11ج) و(11و) من الأسماء المحضة غير الحدثيّة. لكنّ هذا لا يمنع مجرورها باعتباره المعمول الأوّل من أن يكون مخصّصا له تخصيص الفاعل المرفوع لفاعله الرافع له، ومن أن يكون تمييزه الملحق به على سبيل التوسعة منصوبا. فاختلاف الدلالات لا يمنع الأبنية من الانتظام على نفس الصورة، وجريانها على نفس القواعد. فشأنها كما لمّحنا كالأحياء المختلفة جنسا ونوعا، والمركّبة خلاياها على نفس الصورة، أو كالهباءات المختلفة نوعا ولونا ورائحة ونفعا وضرّا والخاضعة ذرّاتها لنفس القواعد في التركيب.

(11)

ج ـ أردتم [نصف$_{ع}$ مليار$_{مع1}$ نقدا$_{مع2}$] **نفس الشيء**

د ـ قبلتم [أفضل$_{ع}$ الهبات$_{مع1}$ نفعا$_{مع2}$] **نفس الشيء**

ه ـ قبلتم [الأفضل$_{ع\emptyset}$ نفعا$_{مع1}$] **نفس الشيء**

و ـ طلبتم [مليارا$_{ع\emptyset}$ نقدا$_{مع1}$] **نفس الشيء**

نلاحظ أوّلا في تحليل (11أ، ب،ج، د) أنّ مضمون كلّ جملة من الأمثلة الماضية يتشكّل في صورة :

- مركّب فعليّ يتألّف من عامل رافع لمخصّصه لاقترانه بالزمان، ناصب بفضل تركّبه مع مخصّصه لمعمول منصوب،
- و مركّب اسميّ يتألّف من اسم جارّ لمخصّصه غير مقترن بالزمان، ناصب بفضل تركّبه مع مخصّصه لعامل منصوب، على نفس الشكل.

بيد أنّنا نلاحظ ثانيا خاصّة عند المقارنة بين الجملة (11د) والجملتين (11هـ) و(11و)، أنّ المخصّص قد يتغيّب لأسباب دلاليّة. فلام التعريف في كلمة 'الأفضل' من (11هـ) تحيل على معلومة ذهنيّة تعيّن مخصّص أفعل التفضيل. فـ"الأفضل" في مقامها، لابدّ أن تحيل بفضل اللام على الذات المعتبرة هي الأفضل، كالهبات إذا كانت (11د) و(11هـ) من نفس المقام، أو كـ"زيد" إذا كان زيد هو المقصود في المقام.

إنّ هذا الربط العرفانيّ المعقود بفضل هذه الأداة النحويّة مترسّخ في قواعد النحو. فالربط بهذه الأداة بنية دالّة تسمح، في إطار ما يسمّى بالمعنى النحويّ، بالاستغناء عن المخصّص لفظا لتوفّر ما يعوّضه في المتصوّر الذهنيّ للمقام والمرجع. فاللام إذن عوض عن التخصيص بالإضافة. وهذا ما يدعو إلى نصب

معمول الاسم الوحيد باعتباره فضلة واقعة بعد المضمر المستحقّ للجرّ؛ فالأفضل هنا تشبه حالة الفعل المستتر أو المقدّر فاعله في مثل قولك "هبْ مثلّثا" أو قولك "صه قليلا".

وكذلك كانت النون في 'مليارا' علامة على عدم تمام الكلمة بالتخصيص اللفظي، وعدم توفّر ما يربط مخصّصها المضمر بمعروف سابق. فهذا اللفظ مبهم ليس له في محلّ المخصّص المجرور إلا هذه النون المؤذنة على خلاف اللام بأنّ محلّ التخصيص صندوق فارغ لا رصيد له في الذهن. لكنّ الصندوق موجود رغم ذلك، كالحساب الجاري يبقى ولو كان أحمر بدون رصيد. فالنون ممكنة الاستبدال باللام أو بالمضاف إليه، متى توفّر الرصيد من المعلومات [23].

المنتظر اعتمادا على ما مرّ أن تكون الجملة (11أ) غير مخالفة في قواعد تركيبها عن (12) التالية :

(12)

[يضرب$_{ع1}$ زيد $_{مع1}$ عمرا $_{مع2}$ [[إن] [ضرَبَ$_{ع1}$ العدوّ$_{مع1}$ عدوّه$_{مع2}$]]$_{مع3}$

7. بعض القواعد

ينبني على هذا أنّ العربيّة كسائر الألسن تخضع في إعرابها لقواعد بسيطة وقليلة. وهي قواعد، في رأينا، تفطّن إلى بعضها القدماء، وعبّروا عنها بأجهزتهم المفهوميّة الاصطلاحيّة المناسبة لعصرهم. ونجمل أهمّها في ما يلي :

(13)

قا$_1$: يقوم الإعراب على أبنية أدناها هي المفردات.

قا$_2$: تتركّب الأبنية تركّبا ثنائيّا بتعليق بعضها ببعض تعليقا يجعل أحدها رأسا والآخر تماما له.

قا$_3$: يتحكّم الرأس في تمامه عملا أو تبعيّة لتكوين بنية مركّبة من عامل ومعمول (التبعيّة حالة خاصّة من العمل).

قا$_4$: إن كان المعمول أوّل في أصل الوضع، فهو يرفع إذا كان العامل حدثا مقترنا بزمان، وإلاّ يجرّ. فإن لم يكن الأوّل وضعا فهو ينصب. وإن كان تابعا، كان على حالة العامل المتبوع.

قا$_5$: يوسم الرفع والجرّ والنصب، حسب الألسن، بالمحلّ أو الحرف أو الصّرف، ويتلقّى الوسم رأس المركّب.

قا$_6$: تتراتب العوامل حسب دلالتها على الحدثيّة والزمان. ونلخّص أهمّها كما يلي:

---

23) وقوع المضاف إليه المجرور في موضع النون الواقعة تماما للاسم فكرة قارّة في النحو العربيّ منذ سيبويه، فسائر المركّبات الممثّلة للشكل الأساسي تخضع في نظره للتركيب [عشرون درهما] (ن مثلا الكتاب :ج1، ص427)، فنحن لم نجاوزه إلا في جعلها مليارا، تفاؤلا لا غير.

±ربط >±إنشاء >±إثبات >±منقض >+حدث >– حدث...

قا$_7$: يسمّى جملة ما كان رأسه [±إنشاء] من المركّبات.

قا$_8$: إذا تحقّقت الإفادة بـ[±إنشاء] كانت الجملة خطابا، وإلاّ فهي جزء من جملة خطابيّة، تقع منها موضع المعمول.

ليست كلّ هذه القواعد جديدة[24]؛ وليست كلّها في حاجة إلى أن تدرّس. فبعضها مستقرّ في حدس المتكلّم عن طريق المبادئ التي تسيّرها، كمبادئ الثنائيّة والتعليق وتراتب المعمولات ورأسيّة العامل في العربيّة[25].

لكن، يحسن بالمعلّم أن يكون واعيا بها لمراعاتها في تشغيل الجهاز النحوي عند المتعلّم. إلا أنّ القواعد الواقعة في مفارق الاختيارات اللسانيّة تحتاج إلى تأكيد ودعم وترسيخ. فالقاعدة الخامسة تعطينا إمكانيّتين غير متضاربتين : فمن جهة تسمح للفرنسيّة والأنكليزيّة واللهجة التونسيّة بالتعبير عن الرفع والنصب والجرّ بالمحلّ فقط، وتسمح للهجة العربيّة الرسميّة المشتركة من جهة أخرى باستعمال المحلّ مع المبنيّات واستعمال الصرف مع المعربات [26]. فالمتعلّم في هذه الحالة أكثر تهيّؤا للوسم بالمحلّ منه للوسم بالعلامات الصرفيّة، ولا سيّما أنّ ترك الصرف كلّيّا أو جزئيّا لازم في بعض الحالات، كالصيغ الممنوعة من الصرف، ومحبّذ في حالات أخرى، كالوقف في أواخر المركّبات [27].

---

24) من المستقرّ عند النحاة، لا سيّما منذ أبي علي الفارسي فابن جنّي، أنّ الفاعل في العربيّة ألصق بالفعل من المفعول. وهذا ما دعاهم إلى اعتبار الفعل لا ينصب مفعولا إلا بعد رفعه للفاعل أوّلا وإن تأخّر. وهو ما أكّدته القاعدة الرابعة.

25) استقينا هذا من النظريّة التوليديّة. فحسب هذه النظريّة تتحدّد المبادئ الأساسيّة المسيّرة لمختلف الألسن في النحو الكلّي باعتباره ناتجا عن تجهيزنا البيولوجي. وليست هذه المبادئ جديدة كلّ الجدّة في ذاتها. فقد لا حظها القدماء بالاختبار، ولم تصبح نظريّة واعدة إلا بفضل إدراجها في فرضيّة النحو الكلّي، واعتبار الوجه في تطبيقها من أسباب التنوّع اللسانيّ، وتفسير الاكتساب اللسانيّ بمقتضاها.

26) على المؤسّسة التربويّة أن تتخلّص رويدا رويدا من المقابلة غير العلميّة بين الفصحى والدارجة. فالعربيّة كسائر الألسن الكبرى الممتدّة في المكان والزمان تتكوّن من عدّة لهجات، تعتبر إحداها لأسباب تاريخيّة أو ثقافيّة أو سياسيّة أو اجتماعيّة أو اقتصاديّة، المعيار المشترك الرسمي. وليست العربيّة في هذا الشأن ظاهرة غريبة منعزلة، كما يدّعي البعض؛ إذ لا وجود للسان يتحقّق في لهجة واحدة مثلى. فليس من اللازم الحرص الشديد على تمييز اللهجة الرسميّة المشتركة عن بقيّة اللهجات الدارجة. ولا داعي أيضا إلى التكلّف المعياريّ لتقريبها منهنّ. فالاستعمال العفويّ كفيل وحده بإحداث التوازن.

27) الوقف في أواخر المركّبات ظاهرة طبيعيّة في العربيّة، على المؤسّسة التربويّة احترامها. فالصفويّون يرتكبون كعادتهم أخطاءهم الصفويّة بإجبار المتعلّمين على عدم الوقف، أو بتحديد الوقف بأواخر الجمل، والحال أنّهم عند قراءتهم للفاتحة وغيرها من السور في صلواتهم ومواسمهم يقفون عند انتهاء كلّ مركّب. وليست الظاهرة متوقّفة على الإيقاع والسجع كما يتوهّم البعض؛ بل العكس هو الصحيح؛ وهو أنّ الإيقاع القرآنيّ أحسن استغلال هذه الظاهرة المسيّرة بقواعد الإنجاز اللفظي.

8. شكل الجملة الأساسي

ينبني على الشكل الأساسي للأبنية الإعرابيّة والقواعد الثلاث الأخيرة المذكورة أعلاه، أنّ الشكل الأمثل للجملة التامّة المفيدة للخطاب هو التالي مبسّطا، حيث محلات الصدر السابقة لمحلّ الفعل، قابلة للشغور أو الملء بالأدوات الدالة على الربط والإنشاء والإثبات سلبا أو إيجابا :

(14)

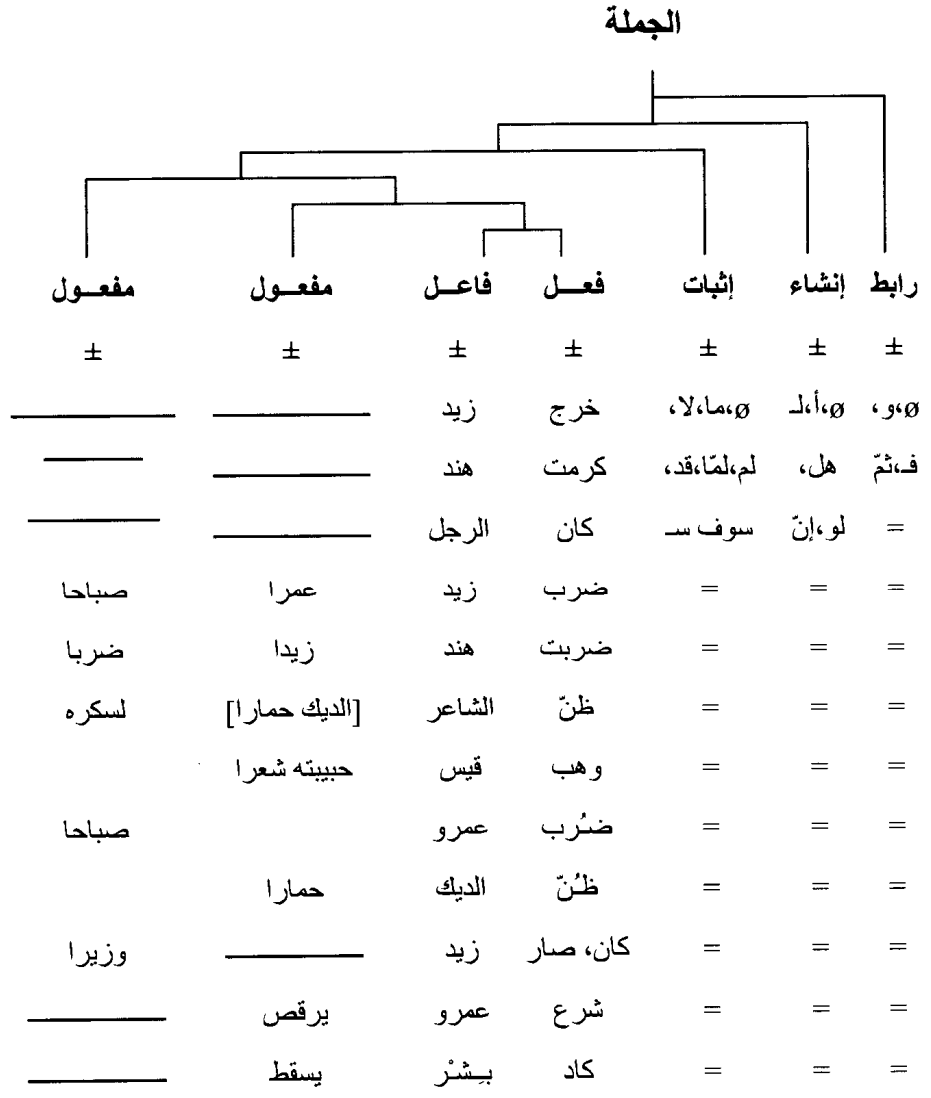

إنّ هذا الشكل، كما هو بيّن من خلال الأمثلة المقدّمة، لا يميّز بين الأفعال المحيلة على الأحداث المرجعيّة والأفعال الناسخة. فهو يقتضي اعتبار الجملة الفعليّة هي المنوال الأمثل للشكل الأساسيّ، ويقوم على افتراض مسبق مفاده أنّ

الأشكال المدرجة في صنف الجملة الاسميّة صور وأشكال من هذا المنوال الأمثل للجملة. وهي فكرة مترسّخة في علم النحو العربيّ القديم[28].

نشير بالخصوص إلى ثلاث ملاحظات نذكرها للتنبيه لا للتعليل والتفسير :

- أوّلها أنّنا نعتبر الخبر كسيبويه مفعولا لكان، إلا أنّنا كالكوفيّين نضعه في موضع المفعول فيه كالمكان والزمان والحال، وهو موضع الملحق الموسّع لحيّز النصب؛

- والثاني أنّنا أخذنا هنا بفكرة الرضيّ أنّ مفعولي {ظنّ وأخواتها} كالمفعول الواحد لها؛ وكذلك {أعطى وأخواتها}. وهو تحليل موافق لما يراه بعض التوليديّين (Radford،2004، ص ص345،358)، ويؤيّده دخول أنّ عليهما في مثل " من ظنّ أنّ ذا كذا".

- والثالث أنّنا كسائر النحاة نعتبر خبر المقاربة والشروع واقعين في موضع المفعول به.

فلا سبيل إلى جمع الثلاثة أخبارا منصوبة تقع على نفس الوجه، كما توهمنا التقاليد المدرسيّة. ولا يعني هذا بالضرورة إكراه المتعلّم بكلفة التمييز.

يبيّن الشكل أعلاه أنّ الجملة تتركّب عموما من حيّزين :

- **الحيّز الأوّل هو الصدر**، وهو الحيّز الذي تظهر فيه حروف الصدارة الدالّة على أهمّ الوظائف الخطابيّة النابعة من ذات المتكلّم. فهو يتركّب بالترتيب من المحلّ الذي تقع فيه حروف العطف والاستئناف، ولولاه لما كان وصل ولا فصل، ولا نصّ، فهو المكلّف بالربط اللفظيّ، وهو المكلّف أيضا بالربط المعنويّ؛ ثمّ يليه المحلّ الذي يعبّر عن الأعمال اللغويّة الأساسيّة من إخبار وإنشاء، ففيه تتصدّر همزة الاستفهام وأختها 'هل'، واللام المؤكّدة للإخبار واللام الدالّة على موضع الأمر، و'لو' الدالّة على الالتماس والعرض والتمنّي، وفيه تكون 'إنّ' وأخواتها، ومنها 'أنّ' أمّ الموصولات الحرفيّة وشقيقاتها من الحروف؛ ثمّ يليه محلّ الإثبات والنفي وفيه تكون مؤكّدات الإثبات كـ'قد' و'سوف' والسين وغيرها، كما تقع فيه كلّ حروف النفي.

- **الحيّز الثاني هو مضمون الجملة**، وهو الحيّز الذي به تظهر الوحدات المحيلة على المراجع التصوّريّة الذهنيّة التي للمتكلّم عن الكون المحيط، ويحتوي

---

28) "واعلم أنّ الرفع للفاعل في الأصل وكونه في المبتدإ فرع على ذلك، لأنّ أصول الكلام على ثلاثة معان الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة.... والفعل هو الأصل في الإخبار، وإذا كان كذلك كان الفاعل قبل المبتدإ في المرتبة، كما أنّ الفعل قبل الاسم في الإخبار..." (عبد القاهر الجرجاني، المقتصد : ص210).

أساسا على محلّ الفعل ومحلات متعلّقاته المحتملة، وهي محلّ مخصّصه الأوّل وهو الفاعل، وهو أيضا محلّ نائبه في حالة بنائه للمجهول ومحلّ مفعوله إذا كان متعدّيا، وهو أيضا قابل لاحتواء مفعوليه إذا كان مزدوج التعدّي كـ'ظنّ' و'أعطى'، ثمّ محلّ المفعولات الملحقة به والموسّعة له كالمفعول المطلق وكالمفعولات فيها وهي المعبّرة عن الظروف من مكان وزمان وحال وشرط، ومفعولات الاتّجاه كالمفعول له والمفعول منه أو إليه لابتداء الغاية أو انتهائها. هذا مع العلم أنّ كلّ ما يرفع أو ينصب فهو يرفع على الفاعليّة أو ينصب على المفعوليّة كالمبتدإ والخبر واسم الناسخ وخبره، وأنّ المعمول المتعلّق أو التابع يتّبع العامل المتحكّم فيه، فيكون المجرور حيث جارّه نصبا أو رفعا.

ليست العبرة، من وجهة النظر التعليميّة، بالتمثيل الشجري لهذه البنية. بل العبرة في استغلال هذه الخصائص النحويّة لجعل المتعلّم قادرا على استعمال أدوات الربط في تأليف النصوص، والتعبير عن الإنشاء والإخبار إثباتا ونفيا في المقامات المناسبة، وعدم اعتبار هذه الظواهر ظواهر بلاغيّة خارجة عن الدرس النحوي. وهذا يستدعي أن يكون المعلّم واعيا، مدركا لدور الصدر في تشكيل الخطاب لغويّا، ودوره تربويّا في استثارة الرغبة التواصليّة عند المتعلّم إنتاجا وتلقّيا؛ فهو الموضع النحويّ المخوّل للتفاعل التخاطبيّ، والتعامل الاجتماعيّ؛ وهو الموضع النحويّ الميسّر للتحكّم في العلاقة بين الذاتيّ والموضوعيّ المحقّق في ما عبّرنا عنه بحيّز المضمون.

وبناء على هذا الشكل الأساسيّ للجملة، والخاضع للقواعد البسيطة المذكورة في الفقرة السابقة ـ وهو بناء كما ترى موافق للرسم المحدّد لكلّ الأبنية الإعرابيّة ـ تتحدّد خصائص الجمل الدالّة على معاني الشرط من لزوم وإمكان وعموم.

ننظر الآن كيف تخضع هذه الجمل لمقتضيات الجملة الفعليّة[29].

9. الشرط والجزم في الجملة الفعليّة

رأينا أعلاه أنّ المنوال الأمثل للشرط عند القدماء هو :

(15) إن يفعل الأوّل يفعل الثاني

(16) إن يفعل الأوّل فالثاني

والرأي السائد أنّ جزم الفعلين إنّما هو من عمل 'إن'. وقد نتج عن هذا الرأي عند أغلب البصريين، على خلاف الكوفيين ومن ذهب مذهبهم من

29) يقوم مبدأ خضوع الأبنية الدالّة على الشرط لمقتضيات الإسناد الفعلي عند القدماء على ما ذكرناه سابقا من علاقة الجزاء بالجزم، وعلى أصالة الرفع على الفاعليّة في الفاعل دون المبتدإ.

البصريين المتأخّرين، اعتبار الجملتين، جملة الشرط وجملة الجواب أو الجزاء، في نفس المستوى في صلتهما بهذا الحرف العامل. وحسب هذا الرأي ينبغي أن تكون البنية (17) بنية أصليّة :

(17) أ . [إن [ج1 ج2]]

ب. [إن [[ج ففا مف مف]1 [ج ففا مف مف]2]

وإذن أن تكون الجملة الشرطيّة بنية قائمة بذاتها باعتبار أنّ الرابط الشرطيّ بين الجملتين رابط آخر كالإسناد بين المبتدإ والخبر وليس إسنادا، ويشبه العطف وليس عطفا.

إنّ هذا التصوّر، وإن كان موافقا للصورة الدلاليّة كما تتشكّل عادة في الصياغة المنطقيّة ((30) [ق ← ك]، حيث دالّة الشرط [←] معتبرة مستقلّة عن القضيّتين 'ق' و'ك'، فهو غير متناسق مع مبادئ النظم الإعرابي للألفاظ الدالّة على هذه الصورة. فالأصل في الجمل المركّبة أن يكون لها نظير بسيط، على أساسه تدرج إحدى الجملتين في الأخرى، بحيث لا يكون للجملة كاملة أكثر من قيمة إنشائيّة أو إخباريّة واحدة. وهو ما حدا بالكوفيين وكبار البصريين المتأخّرين كالأستراباذي والسكّاكي(31) إلى اعتبار جملة الجواب هي الجديرة باعتبارها كلاما يحسن السكوت عليه.

لننظر في الجمل التالية التي فيها صاحب هذا المقال يحاور قارئه(32)، (حيث وضعنا بخط صغير تحت السطر قرائن تدلّ على معنى الزمان المقصود) :

(18)

أ . إن كنت عزمتَ (بعيدا قبل الآن) على قراءة هذا المقال فلأنّ الشرط شغلك (بعيدا قبل الآن).

ب. إن كنت تقرأ (الآن وقبله) هذه الأمثلة، فلأنّك تنتظر (الآن) أن تجد (بُعيد الآن) فائدة.

ج . إن أقنعك كلامي (الآن/ بعد الآن) فإنّك ستكون (في ما أرجّح بعد الآن) لا محالة راضيا.

د . إن لم يقنعك كلامي (سابقا/الآن/لاحقا) أضحيت (بعد الآن) غاضبا

هـ. إن لم يقنعك كلامي (سابقا/الآن/لاحقا) فقد تخرجُ (في ما أتوقّعه بعد الآن) غاضبا

---

30) تختلف الصورة المنطقيّة الدلاليّة في النظريّة التوليديّة عن الصورة الصوتيّة اللفظيّة. وكلتاهما تختلف عن الصورة، أو الشكل الإعرابيّ. هذا يعني ببساطة أنّ تشكّل المعاني يختلف عن تشكّل اللفظ (للفظ مثلا بناء مقطعيّ ليس له مناظر في بناء الدلالة).

31) يصرّح السكّاكي في مواضع عدّة من المفتاح بأنّه على رأي البصريّين. وينعتهم بالأصحاب، ويرجعهم إلى سيبويه. أنظر شرح هذا في (صوف،2009). إلا أنّ سيبويه في ذاته متردّد، فقد نزّل كلمة الشرط منزلة كلمة الاستفهام في كون ما بعدها ليس صلة لها (الكتاب :ج3، ص59).

32) استعملنا في هذه الأمثلة مقام تلقّي المخاطب المتقبّل لهذا العرض المقدّم إليه والذي هو الآن بصدد قراءته أو الاستماع إلى قارئ له، فاستعمال هذا المقام أكثر إقناعا للقارئ بأهمّيّة المقام ومقتضى الحال في اختيار الصيغ الإعرابيّة والتصريفيّة المناسبة لزمن المخاطبة والتلقّي.

و . إن لم يقنعك جوابي (بعد الآن) تخرجْ (في ما هو محتمل بعد الآن) غاضبا

ز . إن تقرأ هذه الجملة الآن (في ما هو محتمل الآن) فتقارنـها (/ فتقارنـها) (في ما هو محتمل بعد الآن) بالسابق تعلم (في ما هو محتمل بعد الآن) أنّني أن الذي اخترت الجزم في هذه الجملة وفي ما قبلها، ولم تستوجبه الأداة 'إن'، وذلك حسب مقصودي.

ح . لكن إن قرأت (الآن) هذه الجملة الأخيرة فقارنتها (الآن) بالسابقة علمت (الآن) أنّ عدم الجزم في هذه الجملة أنسب من الجزم الموجود في الجملة السابقة، لأنّ مقام قراءتك لهذه الأمثلة لا يقبل منّي أن أجعل أمر قراءتك لها أمرا محتملا بعد الآن، ما دمت واقعيّا بصدد القراءة.

يتبيّن حسب الجمل الثمانية السابقة (18 أ...ح) أنّني عبّرت عن افتراضي للزوم أحد الحدثين للآخر، على درجات مختلفة من اليقين في أزمنة مختلفة.

فلقد عبّرت أوّلا عن يقيني في أنّك عزمت على القراءة منذ زمان سابق للماضي القريب، وأنّ عزمك هذا مرتبط بانشغال ذهنك منذ مدّة بمسألة الشرط. ثمّ عبّرت عن يقيني أنّك تقرأ قبل الآن وإلى الآن وإلى ما بعد الآن لأنّك في حالة من ينتظر جوابا.

هذا اليقين من صحّة الافتراض يتغيّر في الجمل الموالية. ففي الجملة (ج) لست على يقين تامّ من أنّ جوابي سيقنعك، لكنّني أقدّمه وكأنّه أمر مرجّح بدليل أنّني أبني عليه يقيني المطلق في حصول رضاك في المستقبل القريب المؤكّد. أمّا في (د) فإنّني أجعل عدم اقتناعك بجوابي أمرا محتملا وأربطه باحتمال خروجك غاضبا، لكنّني أضعف هذا الاحتمال في الجملة (هـ) وأقوّي احتمال كونك لا تخرج غاضبا رغم عدم اقتناعك . أمّا في الجملة (و) فإنّني أعبّر عن يقيني من أنّ عدم اقتناعك المستبعد في الاحتمال إذا وقع وقع معه خروجك غاضبا.

ما أتوقّعه شخصيّا في مقامنا أن تكون (ج) هي المناسبة للمقام في الحالة الإيجابيّة، و(ه) في الحالة السلبيّة. لذلك لو كنت متكلّما حقيقيّا لاخترت إحداهما، ففي اعتقادي أنّني لو قلت في مقامنا (د) لكنت مجاوزا لحدود اللياقة، فليس لي في المقام ما يبرّر افتراض غضبك منّي. أمّا في (و) فالمحرج أنّني، وإن كنت مستبعدا عدم إقناعك، فقد جزمت بأنّك ممّن يكون غاضبا في حالة ما إذا لم أقنعك. وهو أيضا غير لائق. ويبدو لي أنّ الجملة (ج) وإن كانت لائقة فإنّ فيها كثيرا من الثقة في النفس تستوجب عدم وجود كلفة بيننا، أمّا (هـ) وإن كانت مقبولة فإنّها في طرف من اللياقة، لكوني لا أستبعد إمكان غضبك. فلعلّ الجملة اللائقة، إذا بقينا في نفس الجدول، هي التالية لاشتمالها على الرجاء في عدم وقوع المحتمل :

(19) إن لم يقنعك جوابي فعسى ألا تكون غاضبا
أو لعلّك ستجد صياغة أحسن.

المهمّ أنّ ما قدّمناه كاف لبيان أنّ الجزم مجرّد اختيار من الاختيارات، وأنّ المقام والقصد قد يبعداننا عن دلالة الجزم، ويدفعاننا إلى البحث عن دلالات أحسن، توافق المقام وما فيه من علاقات اجتماعيّة محدّدة بقواعد الآداب والمجاملة. فليس بين 'إن' وجزم الفعل ما بين الفعل ورفع الفاعل ونصب المفعول. ومعناه أنّ الجزم تابع لقواعد الصرف لا قواعد العمل الإعرابي، وأنّ التنوّعات الصرفيّة ذات صلة بتكوين الدلالة في ما يناسب مقامات التعامل الاجتماعيّ[33].

لذلك فالقول بأنّ الفعلين يجزمان بـ'إن' قول غير صحيح، فالجزم يوافق معنى من معاني الشرط لا أكثر ولا أقلّ، وهو مطلق اللزوم والعموم والإمكان. ولسنا دائما في حاجة إليه. والدليل حسب المثال (ح) أن صياغة هذه القاعدة على الصورة (ز) غير مناسبة لهذا المقام العلمي. فالأنسب أن نقول : "إن قرأت هذه الجملة فقارنتها بالسابق علمت أنّني اخترت الجزم، لا إن، وذلك حسب الزمان المقصود".

النتيجة الأساسيّة من تحليلنا هذا أنّ جزم الفعلين مرتبط بإرادة المتكلّم في التعبير عن درجات اليقين والوجوب والاحتمال في مختلف الأوقات، وأنّه ظاهرة صرفيّة لا إعرابيّة. فالرفع والجزم والنصب في الفعل 'وجوه صيغيّة' في تصريف الفعل، لا علامات إعرابيّة كما ظنّ نحاتنا. فليس لحرف الشرط أن يتسلّط على فعل الجواب في الإعراب، لكونه قيدا عليه[34] مخصّصا له لا عاملا فيه. فالجواب هو رأس الجملة، والشرط ملحق به يوسّع حيّز النصب كالمفعول فيه، لعدم كونه من متطلّبات الفعل ومستعلقاته. ولا يجوز للمتعلّق المعمول أن يعمل في عامله، كما بيّنّا في القواعد الماضية المبنيّة على أصول العمل عند القدماء.

إنّ ما اعتبر عملا إعرابيّا في الفعل، ليس في حقيقته إلا مظهرا من مظاهر التطابق الزمانيّ بين دلالات الصيغ الفعليّة، ودلالات الحروف من جهة[35]، وبين

---

33) لقد بات من الثابت في الدراسات اللسانيّة الحديثة أنّ السمات الدلاليّة المختزنة في الأبنية الصرفيّة والمعجميّة عموما، ذات دور أساسيّ في تشكيل الصورة الدلاليّة المنطقيّة للجملة، وهي الصورة الممثّلة لمعناها في التصوّرات التوليديّة. ولقد ألحّت الأنحاء الغربيّة التقليديّة على صلة الصيغ الشرطيّة بآداب التعامل.

34) " وأمّا الحالة المقتضية لتقييده [أي المسند] فهي إذا كان المراد تربية لفائدة كما إذا قيّدته بشيء ممّا يتّصل به من نحو المصدر...أو ظرف الزمان...أو ظرف المكان...أو السبب الحامل... أو الحال...أو الشرط كنحو " يضرب زيد إن ضرب عمرو" أو "إن ضرب عمرو يضرب زيد" أخّرت أو قدّمت فهذه كلها تقييدات للمسند" (السكّاكي، المفتاح :90-91)

35) بيّنّا في الشريف (1993-2002) وفي بعض دروسنا (دلالة ما يكون بصدر الجملة، مناظرة التبريز 1995-1996) أنّ أدوات النفي والإثبات لا تقوم بوظيفة إنشائيّة فقط بل هي منظّمة زمانيّا تنظيما مناظرا بعض الشيء لدلالات الصيغ الفعليّة الخمسة. ن أيضا الشريف،2007)

هذه الدلالات ومقتضى الحال في المقام. وهو أمر يمكن اعتباره، في وجه من الوجوه، ضربا من العمل الدلاليّ. لكن، من اللازم أن يكون هذا الاعتبار، إن أخذنا به، مدرجا في تصوّرات أوسع تعتبر تخصيص المعمول لعامله، وتقييده لعمومه، حركة معاكسة من المعمول نحو العامل ناتجة عن حركة عمله فيه (ن. الشريف 2002/1993، القسم الرابع).

10. الشرط قيد ظرفيّ على إنشاء الجواب، رأس الجملة الفعليّة

المعروف عن رأس الجملة منذ القديم أنّه الصدر الدال على معاني الكلام، أي الدال عن كون الجملة تعبّر عن الإخبار أو عن الإنشاء، تعبّر عن الإثبات أو عن النفي. فلا شكّ أنّ الجملة (20) المنسوبة إلى أحد الملوك :

(20) إن وصلك كتابي هذا فاضربْ عنق حامله

هي أمر منه للوالي بقطع رأس حامل الكتاب. لكنّه أمر مقيّد مشروط بوصول الكتاب إلى الوالي، بحيث إن فتح حامل الكتاب الختم فنجا برأسه لم يطالب الملك الوالي، ولم يعاقبه. فتنفيذ الأمر معلّق بوصول الكتاب وقراءة الوالي له.

وكذلك الأمر في (21) :

(21) إن يصلْك كتابي هذا فاضربْ عنق حامله

إلاّ أن قائل (21) أقلّ يقينا في وصول الكتاب من قائل (20)، فكأنّه يتوقّع من الرسول فتح الختم، أو يتوقّع حدثا آخر يمنع الكتاب من الوصول. وفي الحالين لا يبدو الملك على يقين، فلو كان كذلك لقال :

(22) إذا وصلك كتابي هذا فاضرب عنق حامله

ولو كان يقينه أقوى لقال :

(23) حين يصلك كتابي هذا، اضرب عنق حامله

والأقوى دلالة على يقينه قوله :

(24) اضرب عنق حامل هذا الكتاب عند وصوله إليك

فأقوى ما عليه الأمر وأشدّ محاسبة إنّما هو ما جاء أخيرا لضعف القيد، وليس أقوى منه إلا حذف القيد في قولك :

(25) اضرب عنق حامله

فقائله يحاسب الوالي ولو ظلما على الإخلال.

هذا من حيث الدلالة النحويّة. أمّا من حيث البنية، فإنّ هذه القيود على فعل الأمر مختلفة في الدلالة ولا تختلف في الوظيفة؛ فجميعها في موضع المفعول فيه الملحق والمقدّم في الذكر؛ فموضع الجواب هو التقدّم، إلا أنّه أخّر إبرازا للقيد الظرفيّ المتوفّر في الشرط.

ولهذا نلاحظ في (26) التالية، أنّ المفعول فيه واقع قبل صدر الجملة، وأنّ هذا الصدر مركّب من رابط معجّم بالفاء، ومن حدث إنشاء الأمر غير المعجّم، إلا في المثال الأخير حيث عجّم موضعه باللام، ومركّب أيضا بحدث الإثبات، وهو غير معجّم أيضا وإن كان يشتمل على معنى الإيجاب المقابل للسلب عند النفي[36]. وتؤكّد الأمثلة التالية أنّ {إن} لوقوعها موقع {إذا، حين، عند ...} تدلّ على أنّ تشبّثها بالتقديم عائد إلى الدلالة، ولا صلة له بالعمل :

(26)

مفعول فيه	رابط	إنشاء	إثبات	ف	فا	مف به
إن يصلك كتابي هذا	فـ	أمر ø	+ø	أضربْ	ø	عنق حامله
إن وصلك كتابي هذا	فـ	أمر ø	+ø	أضربْ	ø	عنق حامله
إذا وصلك كتابي هذا	فـ	أمر ø	+ø	أضربْ	ø	عنق حامله
حين يصلك كتابي هذا	فـ	أمر ø	+ø	أضربْ	ø	عنق حامله
عند وصول كتابي هذا	فـ	أمر ø	+ø	أضربْ	ø	عنق حامله
ـــــــــ	(فـ)	أمر ø	+ø	أضربْ	ø	عنق حامله
ـــــــــ	(فـ)	لـــ	+ø	تضربْ	ø	عنق حامله

جميع هذه المركّبات إذن تقع في نفس المحلّ منصوبة على المفعوليّة. وهو نصب لا يعود إلى دلالتها على الظرفيّة، بل إلى كونها فضلة ملحقة، ومتمّما واقعا بعد الفاعل، كما رأينا في البنية الأساسيّة أعلاه. فلا فرق بينها من هذا الوجه. بل الفرق بينها في الدرجة التجريديّة من تعبيرها عن المقولة الظرفيّة، وحسب درجاتها من الوجوب والإمكان. فالمكان أقلّ تجريدا من الزمان والحال، والحال موجبة على خلاف الإمكان في الشرط. ولولا الإمكان لكان الحال والشرط غير مختلفين. وهذا ما يجعل 'إن' و'لو' تقبلان دخول الواو عليهما للدلالة على المصاحبة الحاليّة المفارقة، في مثل "افعل وإن رفضت" و"...لو رفضت".

وبحسب هذه الدرجة يضعف المعنى في عمل الأمر ويقوى كما رأينا في الأمثلة الماضية. وأقوى ما يكون وهو مطلق غير مقيّد. أمّا إذا قيّد بالشرط، علّق

---

36) المقصود بالتعجيم في اصطلاحنا ملء المحلّ الإعرابيّ بعنصر لفظيّ معجميّ موافق ومناسب له.

وصار وكأنّه لم يحدث، ولو دام دهرا، حتّى يتحقّق القيد. وعلى خلاف ذلك إذا لم يقيّد. فالمأمور في هذه الحالة يكون مأمورا منذ لحظة إنشاء الأمر بقرينته اللفظيّة التي هي الفعل المجزوم الدال عليه. فإذا كان العمل اللغويّ يتحقّق لحظة القول، فالشرط يعلّق أجل ارتضائه.

وبناء على كون الأمر رأس الجملة، فإنّ الفعل المعطوف عليه قد ينصب وقد يجزم على السببيّة والعلّيّة، وقد يرفع على الاستئناف، كما هو مبيّن في (27)، ككلّ فعل يعطف على الأمر، وجد الشرط أم لم يوجد :

(27) إن يصلك كتابي فاضرب عنق حامله {أجازك /{ف، و} + {،أجازيَك، (سـ) أجازيك}

أمّا الأمثلة (28)، فتبيّن أنّ الأمر السلبيّ، وهو النهي قرين النفي، لا يختلف عن الأمر الموجب، إلا في تعويض علامة الإيجاب بعلامة السلب :

(28) أ . إن وصلك كتابي هذا فلا تضربْ عنق حامله
ب. إن يصلك كتابي هذا فلا تضربْ عنق حامله
ج. (أ + ب) + {{ف، و} {أجازك، أجازيَك، (سـ) أجازيك }

إذا قارنّا هذه الأمثلة بالأمثلة التالية، فإنّنا نخرج بنفس النتائج :

(29) أ . إن وصلك كتابي هذا فقد سلم عنق حامله
ب. إن يصلك كتابي هذا يسلمْ عنق حامله
ج . (أ + ب) + {{ف، و} {أجازك، أجازيَك، (سـ) أجازيك }

(30) أ . إن وصلك كتابي هذا لم يسلمْ عنق حامله
ب. إن يصلك كتابي هذا فلن يسلمَ عنق حامله
ج. (أ + ب) + {{ف،و} {أجازك، أجازيَك، (سـ)أجازيك }

(31) أ . إن وصلك كتابي هذا فهل يسلمُ عنق حامله
ب. إن يصلك كتابي هذا فهلا يسلمُ عنق حامله
ج. (أ + ب) + {{ف، و} {أجازك، أجازيَك، (سـ)أجازيك }

(32) أ . لو وصلك كتابي هذا لسلمَ عنق حامله
ب. لو وصلك كتابي هذا لما سلمَ عنق حامله
ج. (أ + ب) + {{ف،و} {*أجازك، أجازيَك، (سـ)أجازيك }

نلاحظ في (32) خاصّة أنّ ما رأيناه مع'إن' يصدق على 'لو'. فالفرق بين الأداتين ليس في الوظيفة، بل في المقابلة الدلاليّة الجهيّة بين افتراض الممكن، وافتراض الممتنع. أمّا الجزم، فلا سبيل له مع 'لو' لعدم الفائدة في دلالته على الإمكان مع دلالتها على الامتناع. فدخولها على الماضي الدال في أصل وضعه على الوجوب كاف لإحداث الامتناع. أمّا دخول الامتناع على الإمكان، فملتبس.

إذا قارنّا الآن بين الجمل الماضية والجمل التالية :

(33)

مفعول فيه	رابط	إنشاء	إثبات	ف	فا	مف به
متى (ما) يصلْك كتابي هذا	فـ	أمرø	+ø	أضربْ	ø	عنق حامله
متى (ما)وصلك كتابي هذا	فـ	أمرø	+ø	أضربْ	ø	عنق حامله
إذا وصلك كتابي هذا	فـ	أمرø	+ø	أضربْ	ø	عنق حامله
حين يصلُك كتابي هذا	فـ	أمرø	+ø	أضربْ	ø	عنق حامله
حيثما يصلْك كتابي هذا	فـ	أمرø	+ø	أضربْ	ø	عنق حامله
حيثما يصلْك كتابي هذا	فـ	أمرø	+ø	أضربْ	ø	عنق حامله
حيثما يصلُك كتابي هذا	فـ	لـــ	+ø	تضربْ	ø	عنق حامله
مهما يكن كتابي هذا	فـ	أمرø	+ø	أضربْ	ø	عنق حامله
مهما كان كتابي هذا	فـ	لـــ	+ø	تضربْ	ø	عنق حامله
أيّا ما كان كتابي هذا	فـ	لـــ	+ø	تضربْ	ø	عنق حامله

فإنّنا لا نجد من فرق إلا ما يتعلّق بنوع المركّب. فإن كانت 'إن' و'لو' تتعاملان مع ما يليهما تعامل الموصول مع صلته، فالظروف تتعامل مع ما يليها تعامل المضاف مع المضاف إليه. فليس لها أي دور في الجزم، إذ يقع المرفوع بعدها وقوع الماضي، وكلاهما يدلّ على جهة الوجوب. فوقوع الجزم بعدها اختيار دلاليّ، لا غير.

أمّا الوظيفة، فجميعها، ومنها 'إن'، من جنس المفعول فيه، في المعنى الواسع لهذه الوظيفة (انظر الاستراباذي، شرح الكافية، بابا الحال والمفعول فيه). فإن كانت 'متى' و'إذا' و'حين' للزمان فـ'حيث' للمكان و'مهما' للحال أمّا 'ما' فموصول حرفيّ إذا لم يردف بهذه الظروف كان لمطلق الزمان في مثل "أفعل ما دمت حيّا". أمّا 'أي' فهي في المثال أعلاه للحال.

11 . دلالة الشرط في محلّي الفاعل والمفعول

هل يعني هذا أنّ دلالات الشرط من لزوم وإمكان وإطلاق لا تقع في محلّي الفاعل والمفعول ؟

لا مانع من توفّر دلالات الامتناع والإمكان الإطلاق في الفاعل والمفعول على صور عدّة منها ما كان من الجمل قائما على ألفاظ دالّة معجميّا على الجهة من صنف {يجب أن، يمكن أن، ...}. إلا أنّه ليس من اليسير تحقّق هذه المعاني

مع اللزوم في معناه المنطقي؛ إذ ليس من اليسير تحقيق العلاقة بين الفعل والفاعل على وجه يدلّ على العموم والإمكان ويقبل في الآن نفسه تمثيلها دلاليّا على الصورة المنطقيّة [ق ← ك].

من الممكن أن نعتبر الجمل التالية قريبة في دلالتها من هذه الصورة :

(34) ({قد، سـ، سوف) ينجح {من، أيّهم} يجتهد

(35) ({قد، سـ، سوف) أجازي {من، أيّهم} يجتهد

إلا أنّها تبقى رغم قربها هذا دالّة على الوجوب، نتيجة تركّبها بصيغة الفعل المرفوع. وذلك أنّ الجزم لا يكون في العربيّة مقدّما إلا مع صيغة الأمر :

(36) * ينجحْ {من، أيّهم} يجتهد

(37) * أجاز {من، أيّهم} يجتهد

(38) لأجاز {من، أيّـهم} يجتهد

(39) لينجحْ {من، أيّهم} يجتهد

فالجزم لا يتوفّر إلا مع تقدّم الفاعل على الفعل. وهي حالة تحيلنا إلى قضايا الجملة الاسميّة؛ فنحن على رأي القدماء في اعتبار محلّ الاسم المتقدّم على الفعل غير خاصّ بالفاعل، بدليل أنّ محلّ الضمير المستتر العائد على زيد في المثال التالي يقبل التعجيم باسم آخر ذي صلة به، نرمز لها في ما يلي بالقرينة [ز] :

(40)

صدر	مبتدأ	صدر	فعل	فاعل	صدر	فعل	فاعل
{ø، ل}	زيد ز	{ø،قد...}	قام	ø ز			
{ø، ل}	زيد ز	{ø،قد...}	قام	أبـوه ز			
{ø، ل}	زيد ز	{ø،قد...}	قام	الناس	ولم	يقم	أبوه ز
{ø، ل}	زيد ز	{ø،قد...}	يقوم	الناس	إن	قام	أبوه ز

لكن رغم امتناع الجزم في غير الأمر في ابتداء الجملة فمن العسير أن تؤخذ الجملة التالية الجارية مجرى الحكمة على غير معنى اللزوم والإطلاق والعموم :

(41) عاش من عرف قدره

فهي لا تختلف في معناها ومقصدها عن الجمل التالية :

(42) من عرف قدره عاش ↔ من يعرف قدره يعش

وليس المفعول به بمختلف عن الفاعل اختلافا جوهريّا. فقد ذكر سيبويه في 'باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي'(الكتاب : ج3، ص69- 71) أمثلة خالية من الجزم، لكنّ بها حسب رأيه معنى الجزاء، ومن بينها أمثلة من الشكل [ففامف] :

(43)

أ . ما تقولُ أقولُ ↔ الذي تقول أقول ↔ أقول ما تقول
ب. من يأتني آتيه ↔ آتي من يأتيني ↔ آتي من أتاني
ج. وأيّـها تشاء أعطيك ↔ أعطيك أيّـها تشاء
د . ومن يميلُ أمال السيف ذروته (عن الفرزدق)
هـ. آتي من يأتني ↔ [أفعلُ من يفعلْ]
و . [أفعلُ {إن، مهما، حيثما، أين، متى}تفعلْ] (في الشعر فقط)

إلا أنّ سيبويه يرفض بدون تعليل اختباريّ ولا استدلال نصب الاسم بفعل الجواب (الكتاب : ج3، ص79-82). وهو أمر يتعارض وقبوله للجمل الماضية كما يتعارض وقبوله جملا من الصنف التالي :

(44)

أ . على أيّ دابّة أحمل أركبْه
ب. بمن تؤخذ أوخذ به
ج . بمن تمرّ أمرّ
د . على أيِّهم تنزل عليه أنزلُ
هـ. بما تأتيني به آتيك
و . * بمن تمررْ أمررْ
ز . * على من تنزلْ أنزلْ
ح . بمن تمررْ أمررْ ø به
ط. على من تنزلْ أنزلْ ø عليه

والأغرب في هذه المجموعة أنّه لا يقبل الجملتين (44 و،ز) إلا إذا كانتا على تأويل الجملتين (44 ح،ط) أي من صنف الجملة (44أ،ب)، أي إذا كان المتكلّم يضمر في نفسه مركّبا حرفيّا يعمل فيه فعل الجواب المجزوم. فإذا لم يضمر المركّب الحرفيّ امتنع عليه الجزم، ووجب الرفع كما هو مبيّن في (44 ج).

من البيّن أنّ شرط الإضمار غير قابل للاختبار؛ فإذا ثبت أنّ العرب تقول كلّ المجموعة (44)، فلا سبيل لتمييز (44و،ز) عن(44ح،ط)، ما دام الزوج الثاني ينطق فعليّا كالزوج الأوّل. فلا سبيل لرفض أحد الزوجين، ما لم يصرّح المتكلّم بأنّه يضمر أو لا يضمر.

فالواضح إذن أنّ رفض سيبويه نصب المعول المقدّم بجواب الشرط، أي بالفعل الرئيسيّ، رفض لا يعود إلى أنّ هذه الحالة غير مسموعة، بل يعود أوّلا إلى اعتباره أدوات الجزاء كأدوات الاستفهام لا صلة لها، ويعود ثانيا إلى اعتباره المنصوب منصوبا بفعل الجزاء.

إلا أنّه بالمقارنة بين حالة التقدّم وحالة عدم التقدّم :

(45)

أ. أمرّ بمن تمرّ ø به

ب. بمن تمرّ ø به أمرّ

ج. بمن تمررْ ø به أمررْ

يتبيّن أنّ الجارّ، وهو علامة نصب المفعول، يتعلّق في (45أ) بالفعل الرئيسيّ، وأنّ المركّب الحرفيّ مضمر في صلة 'من'، لكون العربيّة على خلاف الأنكليزيّة لا تقبل إضمار الضمير المجرور بدون إضمار الجارّ معه، وهو ما تقبله الأنكليزيّة. فكذلك الشأن في (45 ب،ج).

والخلاصة أنّ الدلالة [ق ← ك] قابلة للحصول بين المفعول من جهة والفعل والفاعل من جهة أخرى داخل نواة المركّب الإسناديّ الفعليّ نفسها :

(46)

	مفعول به	فعل فاعل
أ.	**زيدا**	**{{ضربت}{أضرب}}**
	من تضربُ	أضربُ
	من تضربْ	أضربْ
	أيّهم تضربْ	أضربْ
ب.	**زيدا**	**{{ضربته}{أضربه}}**
	من تضربـّه	أضربُه
	من تضربْه	أضربْه
	أيّهم تضربْ	أضربْ
ج.	**غلام زيد**	**{{ضربت}{أضرب}}**
	غلامَ من تضربُ	أضربُ
	غلامَ من تضربْ	أضربْ
د.	**بزيد**	**مررت**
	بمن تمرّ	أمرّ
	بمن تمرَّ	أمرَّ
ه.	**زيدا**	**مررت به**
	بمن تمرُّ	أمرُّ
	بمن تمرَّ	أمرَّ
	بمن تمررْ	أمررْ

إلا أنّه من المعلوم أنّ تقدّم الفاعل أو تقدّم المفعول في الحالة [زيدا ضربته] تقدّم يحيلنا إلى قضايا الجملة الاسميّة، حيث يتحوّل المركّب الموصولي، حسب القدماء إلى مبتدإ أو اسم للناسخ.

لا نتعرّض هنا لقضيّة الاشتغال بالتحليل. المفيد في هذا السياق أن نؤكّد أنّ المركّب الموصوليّ الواقع موقع 'زيدا' المنصوب مفعول به مثله، أجزمت الفعل للدلالة على الإمكان أم رفعت للدلالة على الوجوب. إذا كان هذا النصب لا يثير إشكالا في 'أ'، فالإشكال في 'ب' لا يغيّر شيئا من التطابق الوظيفي بين الاسم المنصوب نصبا صرفيّا والموصول المنصوب على المحلّ. فكلاهما منصوب بالفعل الظاهر أو الفعل المضمر على صورة من الصور.

وكذلك الأمر في ما يتعلّق بنصب زيد في "زيدا مررت به" ونظيرتها "بمن تمرّ أمرّ به". فتفسيرها يطرح نفس القضايا، ولا صلة لها بدلالة الشرط.

12. حالة الجمل المركّبة بالأفعال الناسخة

تتميّز هذه الأفعال بخصائصها الدلاليّة. فهي تدلّ على الاعتقاد {ظنّ}، أو على مظاهر وقوع الحدث في الزمان كالحالة مع {كان}، والصيرورة مع {صار}، والدوام مع {ظلّ}، والشروع مع {شرع}، والمقاربة مع {كاد}. فهي لا تختلف عن أفعال الجهات كـ{وجب} و{أمكن} في أنّها تعبّر عن وجهة المتكلّم، ولا تحيل على أحداث إحاليّة خارجيّة بقدر ما تحيل في العموم على أحداث مقوليّة داخليّة، لا معنى لوجودها خارج اللغة، أو خارج وجهة نظر المتكلّم التصوّريّة الوجوديّة والزمانيّة.

لكن، رغم اختلافها الدلالي، فإنّ الخصائص التصريفيّة والإعرابيّة لهذه لأفعال الناقصة لا تمنع كونها أفعالا. وهذا ما يجعل اسمها فاعلا لا يختلف عن سائر الفاعلين. أمّا خبرها، فلا يختلف دلاليّا ولا محلّيّا عن خصائص المفعول المنصوب.

من المرجّح عندنا أنّ مفاعيل المقاربة والشروع تقع في موضع المفعول به، بدليل أنّها، كما يتبيّن من الأمثلة التالية، مسجّلة في الذاكرة النحويّة[37] ضمن الأفعال التي تتعدّى بحروف دون حروف أخرى :

---

37) المقصود بالذاكرة النحويّة أمر قريب ممّا يعرف بالمعجم الذهني، بشرط عدم اعتبار وحداته بالضرورة كلمات أو مفردات من صنف ما يدوّن في القواميس.

(47)

	فعل	فاعل	مفعول1 به	مفعول2 ملحق
أ.	شرع	زيد	في بناء العمارة	قبل صدور الرخصة
ب.	شرع	زيد	* {بـ،على} البناء	قبل صدور الرخصة
ج.	أوشك	زيد	على بناء العمارة	قبل صدور الرخصة
د.	أوشك	زيد	* {بـ، في} البناء	قبل صدور الرخصة
هـ.	شرع	زيد	يبني العمارة	قبل صدور الرخصة
و.	أوشك	زيد	على أن يبني العمارة	قبل صدور الرخصة
ز.	أوشك	زيد	أن يبني العمارة	قبل صدور الرخصة
ح.	كاد	زيد	أن يبني العمارة	قبل صدور الرخصة
ط.	كاد	زيد	يبني العمارة	قبل صدور الرخصة

أمّا {كان وأخواتها} فمن المستبعد أن يكون مفعولها من صنف المفعول به. فهي من جهة مسجّلة في الذاكرة النحويّة ضمن الأفعال اللازمة، إذ الأصل فيها، حسب ما نرى، أن تكون تامّة بلا مفعول. وخبرها من جهة أخرى، إذا وقع كان إلى المفعول الثاني أقرب منه إلى الأوّل لقرب خصائصه من الملحقات كالمفعول فيه وغيره.

ممّا يدلّ على صحّة ما نفترضه أنّ الجمل (48أ،ب،ج) التالية، وهي جمل نحويّة مقبولة، إذا أدخلنا عليها الإضمار فإنّنا نلاحظ أنّ التحاول، أي التقارن الإحاليّ، في (48د) يحدث جملة سليمة، أي يمكن إضمار المفعول وإلصاق ضميره بالفعل :

(48)

	الصدر	لفعل	الفاعل	المفعول$_1$	المفعول$_2$
أ.	{ø}	ضرب	زيد	عمرا	{ضاحكا/في السوق}
ب.	{ø}	وقف	زيد	———	{ضاحكا/في السوق}
ج.	{ø}	كان	زيد	———	{ضاحكا/في السوق}
د.	{ø}	ضربه ع	زيد	øع=عمرا	{ضاحكا/في السوق}
هـ.	{ø}	ضرب	زيد	عمرا	سوطا
و.	{ø}	*ضربه	زيد	عمرا	ø=سوطا
ز.	{ø}	*وقفه	زيد	———	ø{ضاحكا/في السوق}
ح.	{ø}	*كانه	زيد	———	ø{ضاحكا/في السوق}

وهو أمر غير ممكن في (48هـ)، إذ لا يمكن للمفعول بفضله الضرب، وهو السوط، أن يعوّض بضمير متّصل بالفعل كما يتبيّن من (48و)، لكون الملحقات لا تضمر في الفعل بحكم كونها من غير بنيته الحمليّة. وهو السبب نفسه الذي يجعل (48ب) لا تقبل التحاول الواقع في (48ز). وكذلك الأمر في (48ح).

أضف إلى ذلك أنّ كلّ ما يكون مفعولا فيه، أو في محلّه من الملحقات، يقبل أن يكون خبرا :

(49) هاجمنا العدوّ {في السوق، عند الفجر، على غفلة، بالطائرات،....}

(50) كان هجوم العدوّ علينا { في السوق، عند الفجر، على غفلة، بالطائرات،....}

وهذا يدلّ على خروج خبر {كان} عن حيّز الوظائف القابلة للإضمار المتّصل بالفعل، وعلى كونه في الأصل من صنف الملحقات الموسّعة لهذا الصنف من الأفعال التامّة [38]. فاعتبارها صنفا خاصّا من الأفعال لا يبرّر تمييز وظائف متعلّقاتها بمصطلحات خصوصيّة توهم بكونها تعود إلى صنف مغاير من الأبنية.

إنّ هذا الاختلاف الاصطلاحي بين الفاعل والمبتدإ والمفعول والخبر إنّما يعبّر عن تردّد بين الاكتفاء بالوظائف الإعرابيّة البنيويّة والتوسّع بتدقيق ما يصاحبها من وظائف دلاليّة إعلاميّة. وهو تردّد استفحل بعد سيبويه، استفحالا لم يمنع النحاة، رغم تخلّيهم عن تسمية سيبويه لاسم الناسخ وخبره بالفاعل والمفعول (سيبويه، الكتاب : ج1، ص45)، من المحافظة على اعتبار جملتهما فعليّة (ابن هشام، مغني اللبيب، ص420). وما زال شأنها إلى الآن على هذا الوجه في النحو التقليدي. فحشرها ضمن الجمل الاسميّة اجتهاد تبنّاه العرف العلميّ المدرسيّ منذ ما يقارب نصف قرن، في نفس الفترة التي تبنّى فيها مفهوم الجمل المتلازمة.

13. الشرط والجمل المركّبة بناسخ

وبناء عليه فالجمل التالية كلّها ترجع إلى شكل نحويّ واحد تقوم مكوّناته بنفس الوظائف المحدّدة في الشكل الأساسيّ، وتخضع لنفس القواعد الإعرابيّة خضوعا يسهّل الربط التعليميّ بينها :

---

38) اعتمد البصريّون على أمثلة قليلة الاستعمال لتجويز إضمار خبر كان فيها، وللردّ على الكوفيّين في اعتباره واقعا موقع الحال. (ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة 119)

(51)

الصدر الابتداء	الفعل الناسخ	الفاعل اسمه	المفعول2 خبره
ø	{كان،...}	الزارع	حاصدا
ø	{كان،...}	الذي يزرعُ	يحصدُ
ø	{كان،...}	الذي زرع	حاصدا
ø	{كان،...}	الزارعُ	يحصدُ
ø	{كان،...}	الزارع	حصد
ø	{كان،...}	من زرع	حصد
ø	{كان،...}	من يزرعُ	يحصدُ
ø	{كان،...}	*من يزرعْ	*يحصدْ

فالملاحظ عند التثبّت فيها أنّ الفروق بينها فروق صرفيّة بالخصوص. وهي فروق تهدف، في ما تهدف، إلى إثراء الدلالات الزمانيّة بتنويع التصريفات والاشتقاقات كما هو ملخّص في (52) :

(52) **{{ماض/مضارع}/{مضارع/اسم فاعل}{ا.فاعل/ا.موصول}}**

ففي محلّ الخبر يتناوب المضارع ونظيره اسم الفاعل ثمّ يتناوب المضارع ومقابله الماضي على نفس المحلّ. أمّا في محلّ المبتدإ، فالتناوب جار بين اسم الفاعل ونظيره الموصول. وكلّ هذا في الأصل ضرب من الاشتقاق كالتصريف لا يحتاج حذقه إلى جهد تملّك واكتساب، لاستقرار أصوله في مكتسبات المتعلّم منذ تلقّيه اللسان العربيّ في لهجته الدارجة، وعند انتقاله المدرسي إلى استعمال اللهجة الرسميّة المشتركة من هذا اللسان، بقدر ما يحتاج إلى التدرّب على استعمال هذه التصاريف في مقاماتها المناسبة لدلالاتها.

والجدير بالذكر تدعيما لبيان اتّساقها البنيويّ والوظيفيّ أمران.

الأوّل أنّ الفرق الاشتقاقي بين الفعل واسم الفاعل يكاد يكون تصريفيّا، بل هو في نظر القدماء تصريفيّ، حتّى أنّ المضارع سمّي بهذا الاسم لمضارعته اسم الفاعل، إلاّ أنّ الفعل أطوع في التعليق والدلالة على الفروق الزمانيّة، وهو ما يشجّع على استبداله بالموصول.

والثاني أنّ الفرق بين اسم الفاعل والمركّب الاسميّ الموصول، وإن كان فرقا بين صيغة اشتقاقيّة وصيغة إعرابيّة، فهو يكاد يكون مجرّد فرق اشتقاقيّ. وذلك بفضل ما بينهما من معادلة في مستوى الدلالة تتحقّق عبر تكافئهما البنيويّ العام، كما يتبيّن ممّا يلي، حيث كلاهما يتكوّن من عنصرين لهما قيمتان قيمة الحدث و قيمة الذات المتعلّقة به.

فصيغة اسم الفاعل، "زارع" أو "حاصد" مثلا، يتكوّن اشتقاقا كما يتبيّن في ما يلي من مكوّنين : مكوّن دال على الفاعليّة يعبّر عن مقولة الذات، ومكوّن دال على الجذر يعبّر عن مقولة الحدث :

(53)

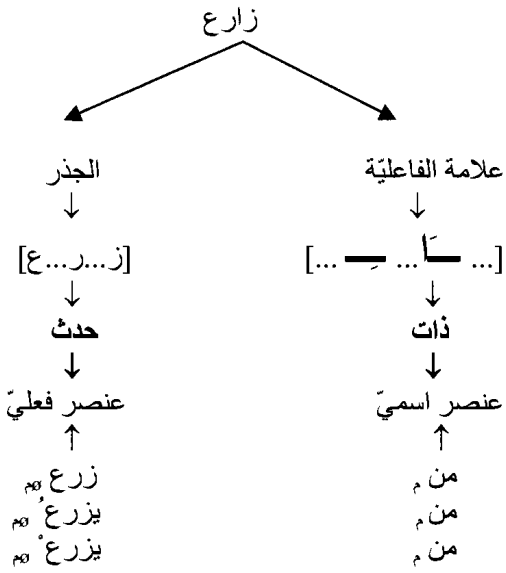

يتحقّق كلا المكوّنين، كما نلاحظ في الرسم، على صورة متقطّعة. وهذا ما يجعلهما ممتزجين في تكوينهما لاسم الفاعل[39].

إذا قرأنا الرسم الآن من الأسفل لاحظنا أنّ تكوّنه من موصول وصلة لا يعني سوى تكوّنه من عنصر اسميّ يدلّ على مقولة الذات وعنصر فعليّ يدلّ على مقولة الحدث. هذا مع العلم أنّ الموصول متحاول مع الضمير الواقع فاعلا، أي يتقارن إحاليّا معه باعتباره المفسّر الذي عليه يعود الضمير.

يتبيّن من هذا التحليل أنّ اسم الفاعل والموصول الاسمي متشارطان، بينهما تكافؤ نسبيّ من حيث البنية اللفظيّة والبنية الدلاليّة يفسّر تناوبهما على المحلّ

39) يدلّ مصطلح التقطّع في المنهج البنيويّ على كلّ وحدة لا تتحقّق عناصرها على صورة متتالية، وينتج عن تقطّع الوحدات تحقّقها مع الوحدات الأخرى على صورة تمتزج فيها عناصرها مع عناصر غيرها. وينتج عن هذا الوضع التقابل بين الصرفيّات القائمة على التعقّب التسلسلي والصرفيّات القائمة غير القائمة عليه ومنها الصرف العربيّ. ولقد تفطّن القدماء إلى ظاهرتي الامتزاج والتعقّب في بناء المفردات، ومن الأستراباذي استعرنا ترجمة الكلمتين (concaténation, discontinuité). (انظر الأستراباذي، شرح الكافية : ج1، ص26).

الواحد. وهذا لا يمنع أنّ المركّب الفعليّ الواقع صلة يكرّر دلالة الحدث والذات على صورتين أخريين مختلفتين، إثراء للدلالة، وهو أمر ليس هذا محلّ بيانه [40].

ما نلحّ عليه هنا أنّ المركّب {من يزرعْ} أقلّ تكافؤا مع اسم الفاعل {زارع} من المركّبين{من زرع، من يزرعُ} لدلالة الجزم على الإمكان ودلالة الماضي والمرفوع واسم الفاعل على الوجوب. وليس في العربيّة اسم فاعل ممكن يناظر في دلالته {من يَفعلْ}، كما أنّه ليس فيها اسم مفعول ممكن يناظر في دلالته {ما يُفعلْ}. وهذا ما يجعل {الزارع حاصد}، معرّضة للتعبير عن الوجوب؛ فهي أقلّ تعبيرا عن الإمكان من الجملة {من يزرعْ يحصدْ}. لكنّ هذا لا يمنعها من الدلالة على الشرط إذا سمح المقام بتأويلها بـ <**كلّ زارع فهو حاصد**> كما سنرى بعد حين.

هذه الخصائص هي التي تجعل 'من الشرطيّة/ الموصولة/ الاستفهاميّة'، أداة واحدة تقع في أبنية ليس بينها اختلاف جوهريّ.

فما يميّز الاستفهاميّة عن أختيها إنّما هو عدم وصلها بصلة تخصّصها وتزيل إبهامها الذي لولاه لما كانت مثيرة للجواب.

أمّا ما يميّز الشرطيّة عن أختها، فليس الخلوّ من الصلة بل وصلها بفعل مصرّف على جهة الإمكان يزيدها إمكانا على إبهام. فشعور سيبويه بكون الشرطيّة أقرب إلى الاستفهاميّة منها إلى الموصولة (سيبويه، الكتاب : ج3 ص 59) لا يعود إلى كونها غير موصولة، بل إلى كون التخصيص بالواجب يقرّب المبهم من الوجوب، في حين أنّ التخصيص بالممكن يقرّبه من الامتناع[41].

ولعلّ القرب من دلالة الامتناع هو ما يجعل {من يزرعْ يحصدْ} غير ممكنة في الأمثلة الماضية مع {كان}، على خلاف { من يزرعُ يحصدُ } و{من زرع حصد}، رغم كونها جميعا من جدول تصريفيّ واحد. فليس السبب اختلافها في نوع 'من'، ولا اختلافها في البنية والوظائف، بل قد يكون السبب التضارب الدلاليّ الزمانيّ الجهيّ بين وجوبيّة الناسخ وإمكانيّة المجزوم. فالمجزوم لا يقع البتّة في العربيّة تحت فعل عامل يستوجب الوجوب. وكذلك لا يقع المجزوم معمولا لـ{إنّ}، لدلالتها على الوجوب، ولاجتماع الإمكان والإبهام مع {من يفعلْ}، فلا يجوز الجدول التصريفيّ الإعرابيّ التالي :

(54) {{ناسخ} من {يفعلْ} { يفعلْ}}

---

40) تعود هذه الخصائص إلى ما سمّيناه في أعمال أخرى بالدور التكراري للبنية الحدثيّة [ححا]، وملخّصه أنّ جميع الأبنية النحويّة، لفظيّة كانت أم دلاليّة، تعود رغم ثرائها وتعقّد تآليفها إلى تكرار هذه البنية.

41) إذا رمزنا لمجرّد التوضيح للواجب وللمتمكّن بالعدد 1، وللممتنع بـ 0، وللممكن والمبهم بالعدد 0،5، فإنّ {من يزرعُ} قيمتها 0،5 × 1= 0،5، في حين {من يزرعْ} قيمتها 0،5 × 0،5=0،25. فهي أقرب إلى الامتناع؛ لكنّ هذا لا يمنع المركّب بالمرفوع من التعبير عن الإمكان، كما أشرنا إليه أعلاه.

إلا أنّه لا مانع من إرادة العموم والإطلاق واللزوم على وجه الوجوب، في مقامات معيّنة، بتراكيب خالية من الجزم من مثل :

(55) إنّ من {زرع، يزرعُ} {حصد، يحصدُ}

فهذه جملة لا تخلو تماما من الدلالة [ق ← ك]. وهي دلالة قريبة من الدلالة الشرطيّة في معناها المنطقيّ القديم والمستعمل في الخطاب العلميّ :

(56) إذا زرع شخص مّا حصد، لا محالة

هذا، ويمكن الجزم إذا وقعت هذه الأبنية موقع الخبر :

(57) إنّه من يزرعْ يحصدْ

كما يمكن الجزم في حالات أخرى، حصرها سيبويه والنحاة بعده في الخطاب الشعريّ. منها وقوع الجزم بعد 'إنّ' في شعر الأعشى، وبعد لكنّ في شعر أميّة بن أبي الصلت حسب ما نقله سيبويه (الكتاب : ج3، ص69 - 74) :

(58) إنّ من لام في بني بنت حسّا ن ألمْه وأعصِه في الخطوب (الأعشى)

(59) ولكنّ من لا يلق أمرا ينوبه بعُدّته ينزلْ به وهو أعزل (أميّة بن أبي الصلت)

مهما يكن شيوع مثل هذه الظواهر أو ندرتها، فلعلّها لم تقبل في الشعر إلا لأنّ القواعد النحويّة الطبيعيّة المسيّرة لكلام المتكلّمين على السجيّة لا تحجّرها تحجيرا مطلقا. فالشعر، على خلاف بعض الآراء الشائعة، يكشف أكثر من الكلام النثريّ العاديّ عن طاقات الجهاز النحويّ المولّد للخطاب. ولو كان الشعر قائما على مجاوزة القواعد الحدسيّة، لما احتفى نقّاد الشعر ببعض الشواذ. ثمّ إنّه لكثيرا ما كانت ضرورات الشعر أخذا بقواعد أساسيّة عوّضت لأسباب محدّدة بقواعد ثانويّة.

وهذا كلّه يؤكّد أنّ الجزم في نهاية الأمر اختيار دلاليّ.

14. حالة الجمل الاسميّة القائمة على الفعل (الواقع خبرا)

المقصود بالجمل الاسميّة القائمة على الفعل أمثلة من صنف :

(60) أ. زيد قام
ب. زيد قام أبوه
ج. زيد شتمه عمرو

لا تخضع هذه الجمل ظاهريّا للشكل الأساسي المذكور أعلاه [صدر+ ففا (مف (مف))]. لكنّنا نلاحظ أنّها تعود إليه على أحد وجهين.

يبدو أوّلا أنّها تشكّل صيغا تأكيديّة مشتقّة من جمل أبسط منها تخضع إلى الشكل الأساسي. ويتمثّل الاشتقاق في تقديم المتكلّم لأحد المكوّنات لجعله مبتدأ يبنى عليه الكلام. وذلك على المنوال التالي :

(61) أ . قام زيد ← زيد قام ø زيد
ب. قام أبو زيد← *زيد قام أبو ø زيد ← زيد قام أبوه
ج. شتم عمرو زيدا← زيدا شتم عمرو ø زيدا
← زيدا شتمه عمرو ← زيد شتمه عمرو

لكنّ تشكّلها على صورة جملة اسميّة لا يصل إلى قطع صلتها بالجملة الفعليّة. فهي، وهو الوجه الثاني، تعبّر تصريفيّا عن دلالات زمانيّة تقع جدوليّا ضمن دلالات أخرى، من بينها دلالات لا يمكن التعبير عنها بدون استعمال الأفعال الناسخة.

هب أنّنا احتجنا إلى معنى <قيام زيد> لتكوين (أ) جملة مركّبة في سياق سرديّ (ب) تتكوّن من حدثين يتتاليان زمانيّا في الماضي على الصورة [ز$_1$+ ز$_2$] حيث [ز$_2$]زمان الحدث الرئيسي وهو <إقبالنا قبيل الفجر>، و[ز$_1$] زمان الحدث الثانوي الذي هو <قيام زيد>.

يتضمّن هذا الافتراض أنّ ترتيب الحدثين في المعنى هو <قيام زيد فإقبالنا قبيل الفجر>، أمّا ترتيبهما في الذكر فعكسه ما دام الإقبال هو الحدث الرئيسيّ وقيام زيد هو الحدث الثانوي.

يستلزم هذا الترتيب الذكريّ حسب الشرط (أ) ألا تخرج وظيفة الجملة المعبّرة عن قيام زيد عن وظيفة المفعول فيه الدال على الزمان. وهذا لا يتوفّر إلا على أحد شكلين :

(62) أقبلنا قبيل الفجر بعد أن قام زيد

(63) أقبلنا قبيل الفجر وقد قام زيد

إذا كان هذا فكيف نعبّر عن المعنى [ز$_1$+ ز$_2$]، حسب الترتيب الذكريّ [ز$_2$ + ز$_1$] الوارد في الجملتين الماضيتين، لكن باستعمال [زيد قام] عوض [قام زيد]، وذلك على وجه سليم تقبله العربيّة؟

يبدو أنّ إمكانات التعبير ليست كثيرة، وأنّه أمام الإمكانات التالية :

(64) أقبلنا قبيل الفجر {أ- بعد أن زيد قام، ب - وزيد قد قام، ج - وكان زيد قد قام}

تبقى الإمكانيّة (ج) هي التركيب السليم المستساغ في العربيّة، أي :

(65) أقبلنا قبيل الفجر وكان زيد قد قام

السؤال من أين جاءت 'كان'؟ وهل أقحمت في الجملة إقحاما؟ أم وضعت في موضعها؟ أي في موضع كان ينتظرها؟

يبدو أنّ الجواب المعقول هو أنّها جاءت بفضل قاعدة تستوجب وضعها في موضعها. وهذا يعني أنّ [زيد قد قام] هي في الحقيقة [$_{\text{مفعل}}$زيد قد قام $_{\text{مزيد}}$]، كما يتبيّن في التمثيل التالي :

(66)

	الجملة													
	صدر	ف	فا	مف	مف			مف						
						صدر	ف	فا	مف				مف	
										صدر	ف	فا	صدر	ف	فا
أ	ø	أقبلـ	نـا	ـــ	قبيل الفجر	*و	زيد	زيد	ـــ	قد	قام	$_{\text{مزيد}}$
ب	ø	أقبلـ	نـا	ـــ	قبيل الفجر	و	كان	زيد	ـــ	قد	قام	$_{\text{مزيد}}$
ج	ø	أقبلـ	نـا	ـــ	قبيل الفجر	ولم	يكن	$_{\text{زيد}}$ø	ـــ	قد	قام	$_{\text{مزيد}}$
د	أ	ø	نحن	ـــ	قبيل الفجر	ـــ	أقبلـ	ـــنا	ـــ	ولمّا	يقم	زيد
هـ	و	ø	زيد	ـــ	قبيل الفجر	قد	أقبلـ	ـــنا	عليه	ولمّا	يقم	$_{\text{مزيد}}$
و	وقد	كنـّ	نـا	ـــ	قبيل الفجر	ـــ	أقبلـ	ـــنا	ـــ	ولمّا	يقم	زيد
ز		كان	زيد	ـــ	قبيل الفجر	قد	أقبلـ	ـــنا	عليه	ولمّا	يقم	$_{\text{مزيد}}$

وهو تمثيل لا يبتعد كثيرا عن الشكل الذي رأيناه سابقا، (لا سيّما في المثال 48 من الفقرة 12 والمثال 51 من الفقرة 13).

إنّ أهمّ ما ننتفع به من هذا التوضيح أنّ قاعدة رفع المبتدإ هي نفسها قاعدة رفع الفاعل، وهي نفسها قاعدة رفع الاسم على الابتداء خارج كلّ تركيب. فالمبتدأ مرفوع بوقوعه في محلّ الرفع الذي هو محلّ الفاعل. وهو محلّ يقع بعد محلّ الفعل. فليس المبتدأ مرفوعا بفعل لفظيّ عامل فيه، بل بمعنى الفعليّة في ابتداء الجملة. إلا أنّ الفعل وإن لم يكن، فمحلّه متوفّر في البنية ينتظر الملء مستعدّا لقبول الناسخ، كما نرى أعلاه عند المقارنة بين (د) و(هـ) من جهة، و(و) و(ز) من جهة أخرى. وذلك أنّ شغور محلّ الفعل في(د) و(هـ) راجع عن تأخّر الفعل، كما يتبيّن من المقارنة بين (د) و(هـ) من جهة، و(أ) و(ب) و(ج) من جهة أخرى [42].

42) نلاحظ عرضا أنّ الظواهر التي تفسّر في الكتابات التقليديّة والحديثة بكونها ناتجة عن تقديم الاسم، أو صعوده كما يقول التوليديّون، يمكن تفسيرها بكونها ناتجة عن تأخّر الفعل، أو نزوله.

الحاصل من هذا الوصف أنّنا نعود إلى حدس الأوائل، ولاسيّما سيبويه وربّما الخليل قبله، في ميلهم إلى إرجاع الأبنية الإعرابيّة كلّها إلى شكل قاعديّ واحد هو الشكل [فـرافع فامرفوع مفـمنصوب].

لا يمكّننا هذا الوصف من اختزال القواعد التركيبيّة الإعرابيّة فقط [43]؛ بل يمكّننا بالخصوص من طرح أسئلة وإجابات مفيدة، لتفسير الأهداف الدلاليّة المقصودة من هذا التنويع في تعجيم نفس الشكل[44].

فمن الواضح في الأمثلة أنّ شغور المحلّ الفعليّ، قد يدعم قوّة الإخبار والإثبات في الجملة مع تقدّم الاسم المتمكّن، وقد يدعم العكس مع الاسم المبهم كـ{من، ما...}، ويفتح الباب كذلك لإثراء الجملة بدلالات زمانيّة مختلفة توقيتيّة ومظهريّة وجهيّة، بفضل ما يقبله الصدر والمحلّ الفعليّ من الأدوات، ومنها النواسخ . وهو ما نقف عنده قليلا للنظر في وقوع دلالة الشرط في هذا الصنف من الجمل.

15. دلالة الشرط في الجمل الاسميّة القائمة على الفعل (الواقع خبرا)

في هذا الإطار إذن يدرج التعبير عن الدلالات الزمانيّة كمعاني الجهة والمظهر والتوقيت ضمن المعاني الأخرى التي تقتضيها التراكيب والتأليفات الممكنة، ومنها التعبير عن الشرط، أي الإمكان واللزوم.

في ما يلي ثلاث مجموعات من العناصر، تكوّن كلّ مجموعة منها جدولا من الوحدات القابلة للاستبدال بعضها ببعض في نفس المحلّ. أوّلها مجموعة مختزلة من الدوالّ على معاني الصدر (±ربط ± إنشاء ± إثبات)، والثانية مجموعة مترابطة من المركّبات الاسميّة القابلة للوقوع في محلّ المبتدإ، والثالثة مجموعة من الجمل القابلة للوقوع في محلّ الخبر.

---

43) هذا، وإن كان المجال للمختصّين المربّين، فإنّني أقترح الاحتفاظ بأسلوب بعض المعلّمين الذين يتعاملون مع قاعدة الرفع باعتبارها حالة ابتدائيّة يتدرّب المتعلّم على المحافظة عليها بدون تفسير، اعتمادا على تمارين تحويليّة تعين المتعلّم على الربط حدسيّا بين الجملة الفعليّة البسيطة الأساسيّة والجمل المبدوءة أو الخالية من الناسخ. فالعبرة في شحذ قدراته على الربط بين الأبنية اللفظيّة ومعانيها المناسبة ودلالاتها الصالحة للمقام.

44) نذكّر بأنّ المقصود من التعجيم في مصطلحاتنا ملء المحلّ المكوّن للبنية بعنصر ينتسب جدوليّا إلى مجموعة العناصر الممكن وقوعها في هذا المحلّ من البنية، وذلك سواء كانت البنية إعرابيّة أم كانت صرفيّة. وكثيرا ما يصاحب التعجيم بتكرار البنية الأساسيّة، إمّا على صورة مستقلّة كما هي الحال في تعقّب الجمل بعضها لبعض في تركيب النصوص، وإمّا بتوليد التكرار داخل محلّ من محلّات بنية سابقة كتوليد [ج2 صدر ففا مف] داخل [فا] من [ج1 صدر ف[فا] مف] لإنتاج الجملة الخطابيّة "يمكنك أن تفعل". ونظرا إلى أنّ هذا التوليد مرتبط بكون {أمكن ... أن...] مسجّل في الذاكرة النحويّة باعتباره تصريفا من تصريفات هذا الفعل، فإنّ توليد كلّ بنية ثانية داخل محلّ من محلات بنية أولى نعتبره ضربا من التعجيم.

نلاحظ في هذه العناصر أنّه، في العموم، كلّ عنصر من أيّ مجموعة يقبل التوليف مع أيّ عنصر من المجموعة الأخرى لتكوين جملة اسميّة قائمة على فعل واقع خبرا للاسم المبتدإ. وإذن، فاللوحة التالية تشتمل على ما يجاوز الستّين جملة، منها ثلاث لاحنة، إذ لا يمكن للمجزوم "يشتمْ الناسُ عمرا فيغضبَ أبوه" أن يكون خبرا للاسم المحض أو ما يناظره مثل "زيد" أو " الرجل الذي هو زيد" أو "من هو زيد"، ومنها ثلاث لم يعتبرها النحاة لاحنة لورودها في شواذ الشعر، وهي ما كانت بفعل ماض خبرا لمجزوم كـ"من يقمْ قام جاره".

قيمة هذه الجمل الستّ أنّها تؤكّد نحويّة الخمسين الباقية، وتبرز أنّها من صنف واحد، لا تختلف إلا في درجة العموم. وهو اختلاف ناتج بالأساس من الدلالات الزمانيّة الحاصلة من توليفات القيم الجهيّة والمظهريّة.

(67)

صدر	فعل$^{\emptyset}$	فاعل مبتدأ$_{\emptyset}$	مف	مف صدر فعل فاعل مف مف
ø		زيد		(قد) قام
و		الرجل الذي هو زيد	—	(قد) قام جاره
ف		من هوزيد	—	شتم الناس عمرا فغضب أبوه
...		من كان زيدا	—	{فليقم، يقمْ } {ø، جاره }
لـ		من يك زيدا		فليشتم الناس عمرا فيغضبَ أبوه
...		من {قام، يقومُ، يقمْ}		يشتمْ الناس عمرا فيغضبَ أبوه

إنّ هذه الجمل، باعتبارها جملا اسميّة مشتقّة من جمل فعليّة، تقبل بطبعها التحويل إلى جمل فعليّة خالصة، فتخسر بذلك الخصوصيّات الدلاليّة المتأتّية لها من تقدّم الاسم نحو الصدر، المقرّ الرسمي لمعنى الابتداء.

لكنّ ما تخسره جملة من صنف [(لـ) زيد (قد) قام] بتحويلها إلى [(لـ(قد)) قام زيد] لا يتعدّى تأكيد الاسم بجعله محور الحديث المتحدّث عنه. فمعنى الابتداء المستقرّ في الصدر يبقى كما هو، تقريرا إثباتيّا، ما لم يعوّض الإثبات بالنفي، أي يبقى دالا على جهة الوجوب.

وليس الأمر كذلك مع الجمل من صنف [من يقمْ يقمْ جاره] كما يتبيّن ممّا يلي :

(68)

صدر	فعلθ	فاعل مبتدأ	مف	مف صدر فعل فاعل مف مف
	ـــ	من يزرعْ	ـــ	يحصدْ
	*يحصدْ	من يزرعْ	ـــ	ـــ
(ف) لـ	يحصدْ	من يزرعُ	ـــ	ـــ
	يحصدُ	من يزرعُ		
صدر	فعل	فاعل		

فالعربيّة، وهي هنا لا تختلف عن ألسن أخرى كالفرنسيّة مثلا، إذا بدأت بفعل إمكانيّ غير واجب، كما هي الحال في "يحصدْ من يزرعْ"، خرجت من التقرير الإخباري. وفي هذه الحالة إمّا أن تكون لاحنة، وإمّا أن تخرج إلى الإنشاء الموسوم بالحرف ضرورة، كما هي الحال في "ليحصدْ من يزرعْ".

يعني هذا أنّه لا يمكن المحافظة على الجزم ومعنى الشرط عند تقديم الفعل. فالمحافظة على الجزم في الفعل تؤدّي حتما إلى دلالة الأمر. وهذا يعني أنّ دلالة الإمكان الشرطي في البنية [من يفعلْ يفعلْ] واقعة بين [ليفعلْ من يفعلُ] و[يفعلُ من يفعلُ].

لننظر الآن في الجملة الاسميّة الخالية تماما من الفعل، باعتبارها جملا لا سبيل فيها إلى هذا الجزم الذي بسببه كان ما كان من التعقّد منذ نشأة النحو إلى الآن.

16. حالة الجمل الاسميّة الخالية من الفعل

يتجسّد المنوال الأمثل للجمل الخالية من الفعل في ما تركّب منها بالأسماء المحضة مثل :

(69) أ . زيد رجل

ب. والرجل إنسان (ذكر)

ج . والإنسان حيوان (ناطق)

فهذه جمل، وإن كانت تتضمّن دلاليّا أحكاما مطلقة عامّة، فهي موجبة مثبتة لا عموم فيها من صنف ما في المبهمات من عموم. وذلك لتكوّنها من أسماء قابلة دلاليّا لتكوين مقولات يحتوي بعضها بعضا احتواء النوع للفرد واحتواء الجنس للنوع.

أجرت هذه العلاقات الدلاليّة، منذ أرسطو إلى ل.روش، حبرا كثيرا من أقلام المناطقة والدلاليّين ومن عاشرهم من المعجميّين والتداوليّين والنحاة[45]. فليس من السهل تناولها في كلمتين. لكنّ ما يدعونا إلى ذكرها أنّها في ظاهرها أبعد ما يكون عن الشرط، وأنّها لذلك أحسن ما يدلّ على أنّنا إذا أردنا الدلالة الشرطيّة فإنّنا نجدها حيث لا تُنتظر.

يمكننا أن نشرح بالقول مثلا إحدى هذه الجمل على نمط قريب من أسلوب المناطقة في تحليلها، و وأن نعيد صياغة الجمل الثلاث بلغتهم دون إفراط في استعمال رموزهم التي كثيرا ما تخفي بظاهرها الرمزيّ أسسها الطبيعيّة النحويّة :

(70) إن كان الفرد 'زيد'، وكانت المقولة 'رجل'، فـ'زيد' ينتمي إلى 'رجل'.
(71) رجل ⊃ زيد. ∧ إنسان ⊃ رجل. ∧ حيوان ⊃ إنسان.

ليس من العجيب أن تكون هذه الجمل قابلة للتمثيل الشرطي؛ فلقد رأينا في فقرة سابقة أنّ "الزارع حاصد" و"من زرع حصد" و"من يزرعْ يحصدْ" كلّها من صنف بنيويّ واحد. وهو نفس الصنف الذي تنتسب إليه "زيد رجل" وأختاها، رغم كونها تقوم على اسم محض لا على اسم حدثيّ من نوع أسماء الفاعل والمفعول والحدث.

وهذا ما يجعلها مفيدة جدّا في بيان أنّ الشرط دلالة وليس بنية إعرابيّة مخصوصة، وفي تأكيد كون المركّب بـ [إن] أمّ الشرط إنّما هو من المفاعيل الظارفة (circonstant)، إذ هو مفعول فيه كما رأينا. فمن الطبيعيّ إذن أن يكون هذا المركّب أولى من غيره للدلالة على الاحتواء والتضمّن الشرطي المرموز له عادة بالرمز '⊃' (ن. مثلا Quine،1972)) المستعمل عند الكثير من المناطقة للشرط والاستلزام.

أمّا الجمل من الصنف التالي :

(72) أ . في الدار رجل
ب. فوق الدار رجل

فقد تردّد القدماء كثيرا في اعتبارها فعليّة أو اسميّة أو من صنف آخر. لكنّ استقرارها ضمن الجمل الاسميّة لم يحل دون اعتبار المركّب الحرفيّ شبه جملة، أي مركّبا يحمل دلالة حدثيّة من صنف ما يدلّ عليها اسم الفاعل 'مستقرّ'، في مثل الجملة :

---

45) اهتمّ القدماء قديما بالمقولات (الإيساغوجي وشروحه) وبالتمييز بين الجنس والنوع وكون النوع يكون جنسا لما دونه، كما يكون الجنس نوعا لما فوقه، واستعملوه في تصنيف المقولات، خاصّة بعد تشجير فرفير، أحد الشرّاح. وكان لهذا دور في علم الحدود وشروط الحمل في تركيب القضايا. ولقد عاد إلى طرحه المحدثون لغايات دلاليّة على وجه مغاير. ومن أهمّ ما كان فيه عند نموّ علم النفس العرفاني ودراسات بياجي وآراء بعض المناطقة مقالات شهيرة لروش. ن (Rosch،1978).

(73) أمستقرّ في الدار رجل؟

حيث المرفوع مرفوع على الفاعليّة بالصفة الواقعة في محلّ الفعل، والقائمة بوظيفته.

ولمّا كان اسم الفاعل في تصنيف أقسام الكلم عند العرب معدودا من الأسماء لا الأفعال، على خلاف النحاة الغربيّين، فقد عدّت الجمل التي من صنف "في الدار رجل" في نهاية الأمر جملا اسميّة مثل :

(74) أ . زيد مستقرّ في الدار
ب. زيد منطلق من السوق
ج . زيد أخوك

لكن علينا ألا نُهمل البتّة أنّ هذه الجمل كلّها تدلّ زمانا على الحال، أي الحاضر، وأنّنا متى شئنا حملها على الإخبار عن الواجب المنقضي في الماضي أو الإخبار عن المستقبل والمحتمل، لم يكن بدّ من فعل الكينونة :

(75) أ .{كان، سيكون، قد يكون} في الدار رجل.
ب. {كان، سيكون، قد يكون} زيد في الدار
ج. {كان، سيكون، قد يكون} زيد منطلقا من السوق
د . {كان، سيكون، قد يكون} زيد أخاك

وهذا ممّا يغلّب أنّ هذا الصنف من الجمل الاسميّة تأتّى من حذف فعل الكينونة اختزالا واقتصادا في القول لدلالة مقتضى الحال على الحاضر؛ وليس الأصل أنّها جملة اسميّة أدخل عليها الناسخ. فهذه الأفعال منسوخيّة لا ناسخيّة[46].

وما يدعم هذا علل ثلاث.

أوّلها اختباريّ. وهو أنّ اللسانيين لاحظوا في ألسن مختلفة أنّ قواعدها تميل إلى حذف قرائن الزمان حسب مبدإ الاقتصاد متى قام السياق المقالي أو مقتضى الحال المقاميّ قرينة عليه، وأن هذا الاختزال المسيّر بالقواعد أغلب ما يكون عند الحضور، وأنّه كثيرا ما يكون السبب في توليد الجمل الخالية من الفعل في هذه الألسن (Benveniste،1966).

وثانيها اختباريّ أيضا. وهو أنّ ما يُختزل من الجملة حسب القواعد وبمقتضى مبدإ الاقتصاد، لا بمقتضى إرادة المتكلّم الاختصار والإيجاز، كثيرا ما يُسمح للمتكلّم في مقامات التأكيد إرجاعه إلى موضعه، ويكون ذلك خاصّة في الخطاب الشفويّ وعند التحمّس أو الانفعال حسب ما يتبيّن من الأمثلة التالية :

---

46) كان بنفنيست من أوائل من نبّهنا إلى أنّ الجمل الاسميّة الخالية من الفعل هي في كلّ الألسن مكافئة للمركّبة بـ'كان'. ن (Benveniste E. 1966، CHAP.XVI)

(76) أ . خرج علينا زيد وبادر زيدø بالاعتداء علينا
ب. خرج علينا زيد وبادر هو بالاعتداء علينا

(77) أ . سي زيد يكونø هو المعتدي علينا وتريد منّا أن نسكت له/ عنه !؟
ب. سي زيد **يكون** هوالمعتدي علينا وتريد منّا أن نسكت **له/ عنه !؟**

أمّا الثالث فمنهجيّ أبستمولوجي. وهو أنّ المبدأ العامّ في الأنساق الواصفة للأجهزة الطبيعيّة أنّ الظواهر التي نكتشفها كامنة فيها ولا تحدث طفرة من عدم.

يظنّ كثير من الدارسين أنّ المركّب الحرفي "في الدار" هو المسمّى عند القدماء بشبه الجملة. والحقيقة أنّ القدماء لا يختلفون في أنّ المركّب بالعامل الجار والمعمول المجرور المتمّ لعامله الجار هذا هو أقرب شبها بالمركّب الإضافي منه بالجملة. إنّما المقصود بشبه الجملة في مثل :

(78) عصفور في اليد خير من عشرة على شجرة

هو المركّب ذو الرأس المقدّر، على تقدير أنّ الجملة الماضية هي في حقيقتها الجملة التالية :

(79) عصفور مستقرّ ø في اليد خير من عشرة مستقرّةø على شجرة

فهو بهذا التأويل أقرب إلى ما نسمّيه اليوم بالمركب شبه الإسنادي. والواقع أنّ هذه التسمية مرادفة لـ'شبه الجملة' ابتدعناها في الثمانيّات للتعبير عن نفس المفهوم تجنّبا لما اعترى العبارة القديمة من التباس، وللمحافظة على الفرق بين المركّب الحرفي والمركّب شبه الإسنادي.

اعتمادا على ما مضى، يتبيّن أنّ الجملة الاسميّة حالة خاصّة في تحقيق الشكل الأساسيّ للجملة الفعليّة ناتجة عن حذف الناسخ الفعلي :

(80)

صدر	فعلø	فاعل مبتدأ به	مف	مف
(لـ)	يكونø	زيد	ـــ	في الدار
	يكونø	عمرو	ـــ	رجل
	تكونø	هند	ـــ	قائمة

نلاحظ في شأن هذه البنية أنّ حذف الفعل يضعف عمله في نصب الخبر؛ فهو يحافظ، رغم وقوعه في محلّ المفعول، على حالة الرفع الابتدائيّة التي يكون عليها كلّ اسم. ولو كانت العربيّة تقبل ابتداء أن تكون الأسماء على السكون

والتجرّد من علامات الإعراب الصرفيّة، أو كانت للأسماء فيها علامة إعراب لحالة التجرّد، لكان هذا الموضع موضعها[47].

وكذلك تعجز {إنّ} عن نصب الخبر. إلا أنّها لقوّة دلالتها على عمل المتكلّم، تعوّض الفعل وتدفع بالمبتدإ إلى محلّ المفعول الأوّل؛ وهو نفس ما تفعله {ظنّ}، إلا أنّها لقوّتها العاملة تقدر على نصب الاثنين كما نرى في التمثيل التالي :

(81)

صدر	فعلø	فاعل مبتدأ به	مف	مف خبر
(لـ)	يكونø	زيد	——	في الدار
	يكونø	عمرو		رجل
	تكونø	هند		قائمة
إنّ	——	——	زيدا	في الدار
إنّ	——	——	عمرا	رجل
لقد	ظنّ	الناس	هندا	قائمة
صدر	فعل	فاعل	مف	مف

لا تهمّ هذه الملاحظات دلالة الشرط على صورة مباشرة، فقد أشرنا أعلاه إلى أنّها لا تناسب دلالات النواسخ الحرفيّة، رغم ورود الجزم بعدها في بعض الأشعار كما رأينا. أمّا في ما يخصّ {ظنّ} فتعاملها مع دلالة الشرط كتعامل كلّ الجمل الفعليّة، يقع منها موقع المفعول فيه، ولا يقع البتّة في موضع الفاعل أو المفعول به، فلا تقول بالجزم " *ظنّ الناس من يزرعْ يحصدْ"، ولا "ظنّ من يزرعْ نفسَه يحصدْ".

لكنّ هذه الملاحظات تعيننا تعليميّا على فهم أخطاء المتعلّمين، إذا تركوا اسم إنّ مرفوعا، خاصّة عند تأخّره، أو نصبوا الخبر.

17. دلالة الشرط في الجمل الاسميّة الخالية من الفعل

تتحقّق الأبنية السابقة الذكر من الجمل الاسميّة الخالية من الفعل في نماذج اعتبرت في الدراسات التقليديّة شرطيّة لاجتماعها على الدلالة على اللزوم

---

47) يقول الفاسي الفهري (الفهري 1990، ص68) كالقدماء بأنّ الرفع علامة التجرّد في مثل هذه الحالات. ولقد فسّرنا هذا الرفع في عمل سابق بأنّه من عمل القيمة الوجوديّة المنخزل فيها الفعل والواقعة في بنيته الاشتقاقيّة الإعرابيّة المحتملة التي نمثّلها بـ [ϑ Ī+ [Ɔ+ فـø] [فا] (مف)]. فكلّ اسم غيرمبهم موجب الإنشاء مثبت الوجود. ووجوده المثبت يعمل فيه عمل الفعل في الفاعل رفعا.

والإطلاق والعموم من جهة، ولتوفّر بديل الجزم عند القدماء، وهي الفاء الدالّة على معنى ذي صلة بالترتيب العِلّيّ.

يتّضح هذا بالمقارنة بين الجمل التالية :

(82)

أ ـ أ$_1$. في الدار رجل ← أ$_2$. الدار فيها رجل ← أ$_3$. *الدار ففيها رجل ← أ$_4$. أمّا الدار ففيها رجل

ب ـ ب$_1$. لكلّ رجل درهم ← ب$_2$. كلّ رجل له درهم ← ب$_3$. كلّ رجل فله درهم ← ب$_4$. * أمّا كلّ رجل فله درهم

ففي المثال (أ$_1$) تدلّ لفظة 'الدار' على دار معيّنة مخصّصة. وبتقديمها في (أ$_2$) والابتداء بها عوّضت في محلّها بعد الجارّ بضمير عائد عليها، ولم تتغيّر دلالتها التخصيصيّة، ولم تقبل الربط بالفاء في (أ$_3$)، إذ لا يقال في العربيّة "*الدار ففيها رجل". لكنّها في (أ$_4$) تقبل هذا الربط بفضل الصيغة [أمّا..فـ...]. وهي في هذه البنية مخصّصة تقع في موضع يقتضي كون البنية تفصيل لسابق مجمل مقدّر.

أمّا في (ب$_1$) فالعبارة 'كلّ رجل' تدلّ على التعميم بفضل المسوّر 'كلّ'. وبتقديم المسوّر 'كلّ' في (ب$_2$)، والابتداء به بلا جارّ يعمل فيه، عوّض في محلّه بعد الجارّ بضمير عائد عليها كما وقع للـ'دار' في (أ$_2$). وكما بقيت الدار بعد هذا النقل مخصّصة، بقيت العبارة 'كلّ رجل' معمّمة لم تتغيّر دلالتها. إلا أنّها على خلاف السابقة تقبل الربط بالفاء، كما يتبيّن في (ب$_3$). و على خلاف السابقة أيضا، وكما يتبيّن في (ب$_4$) لا تقبل الورود في موضع تفصيل لسابق مجمل مقدّر.

هذا التقابل بين المجموعتين في التخصيص والتعميم مصاحب باختلافهما في الدلالة على الإنشاء والجهة الزمانيّة. فالمجموعة (ب) مهيّأة بما فيها من إطلاق للدلالة على الندب والاستقبال الإمكانيّ. وهو الفرق بين البنيتين [لكلّ رجل درهم] و[كلّ رجل له درهم] من جهة والبنية [كلّ رجل فله درهم] من جهة أخرى. فالفاء، على ما يبدو، بالتقائها مع دلالة التسوير، خوّلت للنحاة عدّ هذه الجملة مؤدّية لمعنى الشرط (الاستراباذي، شرح الكافية : ج1، ص 267 - 272) [48].

48) يقول الرضيّ في هذا : " وتدخل [الفاء] جوازا في خبر مبتدإ ... وهما شيئان أحدهما الاسم الموصول إما بفعل أو ظرف... في نحو "الزانية والزاني فاجلدوا"... والأغلب الأعمّ ... أن يكون عامّا وصلته مستقبلة... نحو "من تضربُ أضربُ"...لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء... وأمّا الصلة والصفة فيكونان كالشرط...والثاني النكرة العامّة...نحو "كلّ رجل يأتيني أو أمامك أو في الدار فله درهم"... ونحو " كلّ رجل فله درهم" لمضارعته لكلمات الشرط في الإبهام"

وفعلا، فإنّه يمكننا تحويلها إلى إحدى الجمل التالية للصلة الدلاليّة التسويريّة بين 'كلّ' و'من'. وذلك أنّ معنى [من] هو <كلّ عاقل>، بحيث 'كلّ من' ضرب من الإطناب، ومثلها [ما] :

(83) **قا :** [من ↔ كلّ عاقل] / [ما ↔ كلّ شيء±عاقل]

(84) أ . كلّ رجل فله درهم

ب. كلّ من هو رجل فله درهم

ج. من يكن رجلا فله درهم

د . من يكن رجلا يكن له درهم

هـ. من يك رجلا فليكن له درهم

تبيّن عمليّات التحويل بين هذه الجمل أنّه لا وجود لاختلاف جذريّ بين هذا الصنف من الجمل الخالية من الفعل والجمل المعتبرة تقليديّا من أبنية الشرط. ففي (ب) عوّضنا حسب القاعدة 'كلّ عاقل' المتضمّنة في 'كلّ رجل' بـ'من'، وأضفنا ضميرا يشبه ضمير الفصل احتراما لقواعد تركيب الصلة. أمّا إضافة فعل 'كان' في (ج، د، ه) رغم خلوّ (أ، ب) من الفعل، فيعود إلى توفّر محلّه في أبنية الجمل الاسميّة كما بيّنّا في الفقرة السابقة.

وكما هو معروف في كتب النحو التقليديّة، لا يُحتاج إلى فعل الكينونة إذا كان مكوّن الجملة الاسميّة من المشتقّات المتّصلة بالفعل، كما هو الأمر في الأمثلة التالية :

(85) أ . لكلّ خارج درهم ↔ كلّ خارج فله درهم

ب. لكلّ من يخرجُ درهم ↔ من يخرجْ فله درهم ↔ من يخرجُ فله درهم

ج. درهم كلّ خارج محجوز ↔ درهم كلّ من يخرجُ محجوز

د . كلّ خارج فدرهمه محجوز ↔ كلّ من يخرجُ فدرهمه محجوز

هـ. من يخرجْ فدرهمه محجوز ↔ من يخرجْ يكنْ درهمه محجوزا

و . من يخرجُ فدرهمه محجوز ↔ من يخرجُ يكون درهمه محجوزا

ز . من خرج فدرهمه محجوز ↔ من خرج كان درهمه محجوزا

نلاحظ اعتمادا على هذا الجدول التصريفي وما قبله أنّ ما يحقّق دلالة الشرط إنّما هو تسوير التعميم، أي التسوير الكلّي، المنتج للاطلاق، وأنّ هذا المعنى يتحقّق في الجملة الخالية من الاسم، دون الحاجة إلى الجزم، ودون الحاجة إلى تأويله. فالجزم إذن بدلالته الإمكانيّة، يقوّي من هذه الدلالة، لا غير. وهذا يؤكّد أنّ دراسة الشرط لا تحتاج إلى قواعد إعرابيّة إضافيّة.

الخاتمة

إنّ الجمل الماضية أمثلة مختلفة مصوغة على نفس الشكل، تقوم مكوّناتها الأساسيّة بنفس الوظائف، وتخضع لنفس القواعد، ويمكن تحويل بعضها إلى بعض للتعبير عن فروق معنويّة، تتعلّق بالخصوص بدرجات التأكيد، والتركيز على مكوّنات أكثر من مكوّنات، واختيار تصريفات مختلفة للتعبير عن جهات زمانيّة ودرجات من التخصيص والتعميم مختلفة.

يسهّل الاقتصاد في القواعد على المعلّم تكريس جهده لتدريب المتعلّم على استبدال هذه الأبنية بعضها ببعض في سياقات مقاليّة ومقاميّة مختلفة يستخدم فيها هذه الأبنية حسب المعاني المناسبة لها ولسياقاتها هذه.

لا يحتاج الشرط إلى قواعد بنيويّة أو وظيفيّة خاصّة. فهو من خصائص المركّبات الموصولة الحرفيّة {ما، أن، إن، لو...}، والاسميّة {ما،من}، يقع فيها خالصة أو يقع فيها مضافا إليها الاسم أو الحرف {حيث ـ ما، متى ـ ما،...} {{غلام من تضرب أضرب}، {بمن تمرّ أمرّ}...}.

ما نحتاج إليه تعليميّا أمران :

ـ أن يدرك المتعلّم أنّ الأبنية تدلّ على جهتي الإمكان والوجوب، كما هو الأمر في الألسن الأخرى،

ـ وأن نبتدع تمارين وتدريبات متنوّعة تجعل اللعبة اللغويّة لعبة مغرية شيّقة تقوم على تنويع المعاني حسب الأغراض والمقامات.

لبلوغ هذا الهدف حاولنا في أمثلة هذا العرض بيان أصناف من التنويعات الممكنة في طرق التعبير عن نفس المضمون الدلالي، بتصريف الجمل حسب دلالات زمانيّة مختلفة في الجهة والمظهر والتوقيت، ودلالات إنشائيّة مختلفة، تعبّر عن مواقف المتكلّم ومراكز اهتمامه.

محمّد صلاح الدين الشريف

المراجـــع

ابن جنّي (ت 392) ط1957، الخصائص، تحقيق م.ع.النجّار،دار الكتاب العربي، بيروت.

ابن السرّاج (ت 316)، ط1988، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة،بيروت.

ابن عصفور(ت669)1997، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

ابن عقيل (ت 672)، ط 1974، شرح الألفيّة، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

ابن هشام (ت 761)،ط 1969 مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله وسعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت.

ابن يعيش(ت 643)، ط.د.ت، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبّي، القاهرة.
الاستراباذي(ت 686)، ط.د.ت، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، بيروت.
الأنباري(ت 577)، ط1982، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل.
جبر، عجَم، دغيم، جهامي،1996، موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، مكتبة لبنان.
الجرجاني(ت 471)، ط1972، المقتصد، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.
الرازي فخر الدين(ت 606)، 1992، محصّل أفكار المتقدّمين والمتأخّرين، دار الفكر اللبناني، بيروت.
الزجّاجي(ت337) 1986، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط5، بيروت.
زيدان م.ف. 1979، المنطق الرمزي نشأته وتطوّره، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر، بيروت.
الساوي (ت 540) 1993، البصائر النصيريّة، تحقيق محمد عبده، مراجعة رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت.
السكّاكي (ت 626)، دت، مفتاح العلوم طبع مطبعة التقدّم العلميّة بمصر.
سيبويه(ق2) 1966، الكتاب تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب،بيروت.
الشريف م.ص. 2002/1993، الشرط والإنشاء النحوي للكون، منشورات كلية الآداب، تونس.
صوف م، 2009، علم الأدب عند السكّاكي، أطروحة دكتوراه كلّية الآداب والفنون والانسانيات، قيد الطبع.
الفارابي(ق4)1986، كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، ط2، دار المشرق، بيروت.
الفاسي الفهري ع.1990، البناء الموازي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
قباوة ف،1972، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الأصمعي للنشر والتوزيع، حلب.
المبرّد(ق3) ط.د.ت.، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
المسدّي ع.، الطرابلسي م.هـ.، 1980، الشرط في القرآن، الدار العربيّة للكتاب، تونس.

BENVENISTE E. 1966, Problèmes de Linguistique générale, Ed. Gallimard, Paris

BLACHERE R.1952. Eléments de l'Arabe Classique, 4e éd. G.P.Maisonneuve & Cie, Paris.

BLANCHE R. 1970, La Logique et son Histoire d'Aristote à Russell, Armand Colin, Paris.

CHOMSKY N.1981/trad.1991, Théorie du Gouvernement et du Liage, trad. P. Pica, avec coll. Déprez et Azoulay-Vicente, Ed. du Seuil, Paris.

GREVISSE M. 1955 6e ed/ 1969 9e ed, Le Bon Usage, J. Duculot, S.A. GEMBLOUX, Belgique.

HJEMSLEV L. 1939/trad1971, Notion de Rection, in Essais Linguistiques, Ed. Minuit, Paris.

QUINE W.V.O.1950/trad.1972, Méthodes de Logique, Armand Colin, Paris.

RADFORD A. 2006, Minimalist Syntax, University Press Cambridge.

ROSCH E . 1978, Principles of Categorization, in Cognition and Categorization, ed. Rosch E. and Lloyd B. Hillsdale,Mich. :Lawrence Erlbaum.

ROURE M.L. 1967, Eléments de Logique Contemporaine, PUF, Paris.

TESNIERE L.1959, Eléments de Syntaxe Structurale, Ed. Klincksieck, Paris.